

المدن التي نحتاجها

نحو نموذج حضري جديد



برنامج  الموئل
لمستقبل حضري أفضل

المدن التي نحتاجها

نحو نموذج حضري جديد

حقوق الطبع محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموثل). 2016.

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن أن يتم نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في أي نظام أو تحويله بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو آلية، أو بواسطة التصوير أو التسجيل أو غير ذلك، باستثناء ما هو مسموح به صراحة في القانون دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل)

ص.ب. 30030 ، نيروبي 00100 كينيا

هاتف: + 3120 762 20 254

فاكس: + 4267 / 4266 / 3477 762 20 254

الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org

صورة الغلاف Shutterstock.com/ra2studio

شكر خاص إلى نادي بيريتك و زوران ديوكانوفيتش (كلية الهندسة المعمارية في جامعة بلغراد، صربيا)

الحرم الجامعي جيوفاني (قسم العمارة والتخطيط والتصميم في جامعة ساساري، إيطاليا)

ميشيل كرامرز (مسرح الطيران، إيطاليا) وراينر كيرن (مدير مدينة الموسيقى مانهايم) الذين تجمعوا في مدينة

مانهايم في 20-22 أبريل 2016

إخلاء المسؤولية

إن العلامات والمواد الواردة في هذا المنشور لا تعبر عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يخص الوضع القانوني للبلد، أو المدينة، أو المنطقة أو سلطاتها، أو فيما يخص ترسيم حدودها أو نظامها الاقتصادي أو مستوى تطورها. ولا تعكس التحليلات أو النتائج النهائية أو التوصيات بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته أو الدول الأعضاء فيه.

المدن التي نحتاجها

نحو نموذج حضري جديد



برنامج  الموئل

1

المبادئ الخاصة بالنموذج الحضري الجديد

المبدأ ١:
المدينة التي نحتاجها
تتصاف بالإدماج
الاجتماعي والمشاركة

الصفحة
03

المبدأ ٢:
المدينة التي نحتاجها
تتسم بالتكلفة الميسورة
وسهولة الوصول إليها
ومراعاة الانصاف

الصفحة
05

المبدأ ٣:
المدينة التي نحتاجها
تتصاف بالفاعلية
الاقتصادية والشمولية

الصفحة
07

المبدأ ٤:
المدينة التي نحتاجها
تتميز بالإدارة الجماعية
والحكم الديمقراطي

الصفحة
09

المبدأ ٥:
المدينة التي نحتاجها
تعزز من التنمية
الإقليمية المترابطة

الصفحة
11

المبدأ ٦:
المدينة التي نحتاجها
تكون متجددة وقادرة
على الصمود

الصفحة
13

المبدأ ٧:
المدينة التي نحتاجها
تتمتع بهويات مشتركة
والاحساس بالمكان

الصفحة
15

المبدأ ٨:
المدينة التي نحتاجها جيدة
التخطيط ومن الممكن
السير فيها ومراعية
لوسائل الانتقال

الصفحة
17

المبدأ ٩:
المدينة التي نحتاجها
تتسم بالأمان والصحة
وتعزز الرفاه

الصفحة
19

المبدأ ١٠:
المدينة التي نحتاجها
تحتضن التعلم
والابتكار

الصفحة
21



ii مقدمة

iii المقدمة

23

محركات التغيير

18 الحوكمة والشراكات .1

19 التخطيط والتصميم .2

20 التمويل .3

20 الأراضي، والإسكان والخدمات .4

21 البيئة .5

22 الصحة والسلامة .6

23 الاقتصاد وسبل العيش .7

24 التعليم .8

24 التكنولوجيا .9

25 المراقبة والتقييم .10

37

الطريق إلى الأمام

26

المُضي قدمًا

27 الملحق 1- قائمة بمنظمي مجمع المفكرين الحضريين

28 الملحق 2- قائمة بأعضاء لجنة الصياغة المعنية " بالمدينة التي نحتاجها "

30 الملحق 3 - قائمة بالشركاء في الحملة الحضرية العالمية

47

شركائنا

تقوم "المدن التي نحتاجها" على التوصيات التي خلص إليها 26 مجمع للمفكرين الحضريين

الأماكن العامة في الأجنحة الحضرية الجديدة (ستوكهولم، السويد)	مجمع المفكرين الحضريين 1:
حلول من أجل الأجيال العشوائية الحضرية: الاعتماد على تراث ومعرفة المجتمعات المحلية (كمبالا، أوغندا)	مجمع المفكرين الحضريين 2:
من لهم الحق في مدينة آسيا العالمية: 1% مقابل 99% (هونغ كونغ، الصين)	مجمع المفكرين الحضريين 3:
ملتقى الإنسان لمنطقة آسيا والمحيط الهادي (مانيلبا، الفلبين)	مجمع المفكرين الحضريين 4:
المدينة التي نحتاجها تعزز الرخاء الشامل (نيودلهي، الهند)	مجمع المفكرين الحضريين 5:
المدينة بوصفها من الخدمات (باليرمو، إيطاليا)	مجمع المفكرين الحضريين 6:
تتمتع المرأة بالقوة - إشراك المرأة في عملية ضمان تحقيق السلامة (نيروبي، كينيا)	مجمع المفكرين الحضريين 7:
مجمع المفكرين الحضريين بمدينة نيويورك: خارطة الطريق إلى المدينة التي نحتاجها (مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية)	مجمع المفكرين الحضريين 8:
مدن تتمتع بالصحة والعدالة من أجل الأطفال والشباب (جينيف، سويسرا)	مجمع المفكرين الحضريين 9:
المدن الكبرى: مد الجسور ما بين الواقع والطموحات (دكا، بنجلاديش)	مجمع المفكرين الحضريين 10:
الأدوار والفرص المعنية بالاستدامة الحضرية للمدن الصغيرة والمتوسطة (أوماها، الولايات المتحدة الأمريكية)	مجمع المفكرين الحضريين 11:
الإسكان في المدن التي نحتاجها (برشلونة، أسبانيا)	مجمع المفكرين الحضريين 12:
مجمع المفكرين الحضريين في المكسيك 2015 - المسار القانوني نحو الموثل الثالث (مدينة المكسيك، المكسيك)	مجمع المفكرين الحضريين 13:
المدينة التي تحتوي على المنظور المراعي للنوع الاجتماعي (الجنساني) الذي نحتاجه (المكسيك)	مجمع المفكرين الحضريين 14:
المدن الشاملة: الناشئين والتكنولوجيات مفتوحة المصدر في المناطق الحضرية (ريسيه، البرازيل)	مجمع المفكرين الحضريين 15:
ملتقى مدن المستقبل - مجمع المفكرين الحضريين في دبي (دبي، الإمارات العربية المتحدة)	مجمع المفكرين الحضريين 16:
التخطيط الذكي من أجل المدن المستدامة (باريس، فرنسا)	مجمع المفكرين الحضريين 17:
حوارات المقاهي حول مساهمة المرأة في تحويل المدن (فانكوفر، كندا)	مجمع المفكرين الحضريين 18:
الصحة والرفاه في المدن التي نحتاجها (كوتشينغ، ماليزيا)	مجمع المفكرين الحضريين 19:
المدينة التي يحتاجها الشباب، والعالم الذي يريدونه (نيروبي، كينيا)	مجمع المفكرين الحضريين 20:
قدرة المدن على الصمود: راب الصعد الإنساني، التنموي (افتراضي)	مجمع المفكرين الحضريين 21:
إقامة مدن ذكية وشاملة. التركيز على السلامة والإصاح (نيودلهي، الهند)	مجمع المفكرين الحضريين 22:
المدينة التقدمية التي نريدها (شيتونجويزا، زيمبابوي)	مجمع المفكرين الحضريين 23:
المدن الأخلاقية: الانحصار في القدرة على العيش (ميلبورن، أستراليا)	مجمع المفكرين الحضريين 24:
المواطنة الحضرية في عالم الرُّحل (مانهايم، ألمانيا)	مجمع المفكرين الحضريين 25:
المدينة التي نحتاجها: منفتحة على الفنون (ألجيرو، إيطاليا)	مجمع المفكرين الحضريين 26:

التمهيد

الحضرية العالمية² من 29 يونيو 2015 حتى 20 فبراير 2016.

قامت لجنة للصياغة بتجميع وتنقيح التوصيات المقدمة من مجمعات المفكرين الحضريين وهي اللجنة التي قامت بالعمل المنوط بها في 12 مارس 2016.

ثم أقرت هذه الوثيقة بالإجماع اللجنة التوجيهية المعنية بالحملة الحضرية العالمية وذلك في 16 مارس 2016 بمدينة براغ/ جمهورية التشيك.

نحن الشركاء في الحملة الحضرية العالمية نقر بأن مجمع المفكرين الحضريين هو عملية غير مسبوقة معنية ببناء الإجماع. تم تصميم هذه العملية للتعبير عن المجموعات التمثيلية المشار إليها أعلاه من خلال نموذج لامركزي وذلك بغرض تحديد وضع مشترك حيال مؤتمر الأمم المتحدة.

وعليه نطلب من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مراعاة رؤيتنا المشتركة التي تدفعها مبادئ ومحركات التغيير، وذلك بغيّة صياغة الأجنحة الحضرية الجديدة، حتى تقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

نحن المفكرون الحضريون بالحملة الحضرية العالمية نعرض فيما يلي نموذج حضري جديد للقرن الحادي والعشرين. ومع التزامنا بالتنمية الحضرية المستدامة من أجل مستقبل أفضل نشارك برؤيتنا مع العالم بأسره أمام مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). تقوم هذه الرؤية على أجندة الموئل، وأجندة التنمية 2030 ومخرجات مؤتمر الأطراف 21 والذي شاركنا فيه بفاعلية.

"المدن التي نحتاجها" هو بيان عام تم إعداده من خلال مساهمات ما يزيد عن 7847 رجل وامرأة من 124 بلد و2137 منظمة¹ تمثل أربعة عشر (14) مجموعة مؤبسة ألا وهي: السلطات المحلية ودون الوطنية، والأوساط البحثية والأكاديمية، وهيئات المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية، والنساء، ونواب البرلمان، والأطفال والشباب، والأعمال التجارية والصناعات، والمؤسسات والأعمال الخيرية، والمهنيين، ونقابات العمال والعاملين، والمزارعين، والسكان الأصليين ووسائل الإعلام.

خرجت هذه العملية العالمية المعنية بالتشاور وبناء الإجماع من خلال سلسلة تضم 26 مجمع للمفكرين الحضريين قام بتنظيمها الحملة

1 تقوم هذه الأرقام على التقارير الصادرة عن مجمع المفكرين الحضريين والمقدمة إلى الأمانة العامة للحملة العالمية الحضرية. للإطلاع على كافة التقارير، قم بزيارة الموقع التالي: <http://www.worldurbancampaign.org/urban-thinkers-campus>
2 راجع الملحق 1 (قائمة بمنظمي مجمع المفكرين الحضريين).

المقدمة

التحديات الرئيسية/ الدروس المستفادة

وبالتالي كيف ستبدو مدننا؟ إن التوجهات الماضية والراهنة توفر بعض الدروس الهامة بشأن الأمور التي يجب علينا تجنبها والمتمثلة فيما يلي:

- التكاليف والمسؤوليات والأدوار التي عفى عليها الزمن والمحددة بشكل سيء فيما بين الشرائح الحكومية والوكالات العامة المختلفة مما يؤدي إلى منافسة غير صحية على الموارد وتداخل في الاختصاصات وأطر تنظيمية غير منسقة؛

- التخطيط السيء باستخدام مناهج للتخطيط قديمة وجامدة في أغلب الأحيان، والتي لا تتماشى مع الواقع مما يؤدي إلى الزحف العمراني، والازدحام، والتلوث والإسراف في استخدام الأراضي، والمياه والطاقة مما يفاقم من حالة تغير المناخ؛

- الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في تخطيط المدن وصناعة القرار مما يؤدي إلى غياب الثقة من جانب المجتمع المدني والأعمال التجارية تجاه قيادات السلطات المحلية والوكالات العامة؛

- الضغوط غير المستدامة على القدرة الاستيعابية للنظمة الداعمة الطبيعية مما يؤدي إلى تدمير الأنظمة البيئية وقابلية التعرض للخطر؛

كما أشرنا من قبل في البيان العام بشأن المدن لعام 2012 ونكر مرة أخرى هنا " أن المعركة من أجل مستقبل مستدام سوف نفوز بها أو نخسرهما في المدن."

إن اسلوب التخطيط والبناء والإدارة لمدننا اليوم سوف يحدد ثمرة مجهوداتنا الموجهة لتحقيق غد يتمتع بالتنمية المستدامة والمتناغمة. فإن المدن المخطط لها بدقة تسمح لكافة السكان بأن يتمتعوا بفرص العيش في حياة آمنة وصحية ومُنِيّجة. كما أن المدن جيدة التصميم توفر للأمم فرصا محورية لتعزيز الإدماج الاجتماعي والقدرة على الصمود وتحقيق الرخاء.

يقف العالم عند مفترق طرق، وخلال العقود القليلة القادمة سوف يتضاعف عدد السكان الحضريين ليصلوا إلى حوالي ثلاثة أرباع نسبة سكان العالم. والجدير بالذكر أن ما يزيد عن 60 بالمئة من البيئة المطلوبة لاحتواء تلك النسبة الجديدة من السكان الحضريين، بحلول 2030، لم يتم تشييدها بعد.

³ "البيان العام بشأن المدن - المستقبل الحضري الذي نريده" والذي تم عرضه في الجلسة السادسة من المنتدى الحضري العالمي (WUF6) في نابولي، إيطاليا في 3 سبتمبر 2012.

- اتباع المناهج الإقصائية حيال التنمية الحضرية مما نتج عنها تكوين الأحياء العشوائية والمستوطنات غير النظامية والافتقار إلى وصول فقراء الحضر إلى السلع والخدمات العامة؛
- استخدام الأراضي والبناء بشكل غير مسؤول مما يزيد من التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان لينتج عن ذلك فقدان الحياة والأصول وتدمير الممتلكات العامة والخاصة؛
- الأسواق العقارية متدنية التنظيم مما يتسبب في تفاقم المضاربات (فقاعات المضاربة) والأزمات المالية والزيادة من وطأة عدم أمن الملكية وعدم الوصول إلى الإسكان ميسور الأسعار؛
- فقدان الهوية الحضرية نتيجة لتدمير التراث الثقافي والتنوع البيولوجي المحلي بالإضافة إلى ما يصاحب ذلك من غض الطرف عن التنوع الاجتماعي والثقافي في المدن مما يؤدي إلى إقصاء المدن وانفصالها وتشرذمها؛
- عدم ملائمة السياسات والتمويل المتوفر مما يؤثر بشكل غير متكافئ على المجموعات المهمشة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الأساسية مما يؤدي إلى افتقار شرائح كاملة من السكان الحضرين

للمياه النظيفة، والإصحاح الملائم والتخلص من النفايات ليتسبب ذلك في تدني مستوى الصحة وانتشار الأمراض وفقدان الإنتاجية. وقد فاقم من وضع هذه السياسات التفاوتات المتصاعدة وما هو ملحوظ من غياب للعدالة وما نجم عن ذلك من توترات واضطرابات اجتماعية؛

- السياسات غير الملائمة لإدارة الأراضي والإسكان والتي تقوم بإقصاء شرائح كبرى من السكان من الوصول إلى فرص الإسكان ميسور الأسعار مما يؤدي إلى تكون الأحياء العشوائية والمستوطنات غير النظامية والاستمرار في نموها وتفاقم حالة انعدام المأوى.

الفرص

"المدن هي القوة المحركة العالمية للعمل التجاري والابتكار، ومن خلال الإدارة الجيدة تستطيع أن توفر فرص للعمل والأمل والنمو بينما تقوم بتحقيق الاستدامة." ومع تحديد نسبة ستين بالمئة من المساحة التي لازالت بحاجة إلى البناء قبل 2030 تمثل المدن فرصة لا تضاهاى لتشكيل فترة حضرية جديدة حيث يتسنى للأشخاص إيجاد الحرية، والمطامح،

4 تقرير الأمين العام حول الفريق الرفيع المستوى المعنى بخطة التنمية لما بعد 2015.

والرّخاء، والصحة والأمن. فإنها تمثل فرصة فريدة لعمل البنية التحتية الملائمة واتخاذ الاختيارات الصحيحة للتخطيط من أجل التغلب على الكثير من اخطاء الماضي وجعل مدنا ومجتمعاتنا متجددة وقادرة على الصمود بحق.

نحن نرى اتجاهات ناشئة لعمل الهيئات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني سويًا بغرض التحسين من مستوى جودة الحياة وسُبل المعيشة. كما نرى رفع هذه الهيئات من مستوى الموارد للتحسين من الخدمات الحضرية. ومما لا شك فيه أن هذه الجهودات إلى جانب غيرها من الجهودات الأخرى تُحسن من حياة الأشخاص التي تمسها. ولكن في نهاية المطاف لا تتناول هذه المناهج المشكلات الهيكلية الأساسية كما أنها لا توفر حلول تتناسب تدريجياً مع تحديات الغد. ولأجل القيام بذلك، يتطلب الأمر إعادة التفكير في التنظيم الحقيقي للمدينة وتخيّل مستقبلها، لهذا فإننا بحاجة إلى وضع نموذج حضري جديد للمدينة التي نحتاجها.

وإذ ينبغي على المدينة التي نحتاجها أن تعترف بالسياقات والثقافات والعادات المحلية، فإنها تقوم على شرطين رئيسيين ألا وهما احترام الاستخدامات العامة والخاصة للأراضي ووجود منظومة جيدة التنسيق من أجل الأنظمة المختلفة. فإذا ما أرادت المدينة أن تعمل على النحو الملائم فعليها القيام بتنسيق جداول اعمال جد متنوعة تتناول قضايا

استخدام الأراضي، والإسكان، والطاقة، والمياه، والنفايات، والتنقل، والصحة والتعليم، والتنمية الاقتصادية والتعزيز من المساواة ما بين الجنسين، والحراك الثقافي والإدماج الاجتماعي.

• إن الأدوات التنبؤية الجديدة والمعنية بالتخطيط وتصميم النماذج، بالاعتماد على المناهج الخاصة بالأنظمة، توفر وسائل غير مسبوقة لكافة مجموعات الأطراف المعنية وسلطات المدن حتى يعوا بشكل أفضل الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة والمتأصلة في الأنظمة الحضرية. فإن هذه الأدوات والمناهج تمكن صانعي القرارات والسكان الحضريين من استخدام المناهج القائمة على الأنظمة والتفكير في إطار الأنظمة لتجنب التداعيات غير المرغوب فيها لإجراءات السياسة بغرض تعزيز فاعلية صناعة القرار على نحو كبير وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها؛

• من الممكن للمناهج المعنية بالأنظمة أن تساعد بشكل أكثر في تحقيق الحلم الذي يعتبر مستحيلًا حتى الآن، ألا وهو الربط ما بين الأهداف الاقتصادية قصيرة المدى والسياسات والاستراتيجيات الأطول أمداً التي تركز على الرّخاء المشترك والصحة الأفضل وكذا سلامة ورفاه كل سكان المدينة؛

- توفر أيضًا النماذج التشاركية لإنتاج السلع والخدمات العامة فرصًا جديدة للمدن من أجل الاستفادة القصوى من "الاقتصاد الأخضر" (الصيديق للبيئة) من خلال إقامة نماذج جديدة للأعمال التجارية وصناعات جديدة على كافة المستويات وتوفير فرص توظيف جديدة وعمل لائق؛
- إن الوعي المتزايد بمخاطر تغير المناخ والنماذج غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك والتنمية يوفر أفاقًا جديدة للمدينة المتجددة والاقتصاد الدائري. يتعدى ذلك المفاهيم المتعلقة بإعادة الاستخدام وإعادة التدوير ليشمل استعادة وإعادة حيوية الأنظمة البيئية الداعمة للحياة الحضرية. فإنها تسمح بعلاقة مختلفة ما بين المناطق الحضرية والريفية وتوفر أفاقًا جديدة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية وأسسًا للمدينة البيئية والقدرة حقًا على الصمود.
- لبناء "المدينة التي نحتاجها" في القرن 21 سوف يحصل النموذج الحضري الجديد الخاص بنا على الإرشاد المطلوب من خلال مجموعة من المبادئ ذات الصلة. تتضح هذه المبادئ فيما يلي ثم يليها المحركات الخاصة بالتغيير.
- الوصول إلى فهم ووعي جديد بأهمية تصميم المرافق العامة ودعم الاحساس بالهوية حيث تضع الأماكن العامة في صدارة التنمية الحضرية باعتبارها وسيلة لتخضير المدينة وتعزيز الاحساس بالأمان وتوفير الفرص للتفاعل الاجتماعي المعزز وأشكال شتى للتعبير عن الرأي؛
- توفر الثورة الرقمية فرصًا جديدة لكفاءة واستجابة الخدمات الحضرية. فإنها تزود سكان المدينة بوسائل وطرق جديدة للمشاركة مع السلطات العامة في الخروج بالقرارات التي تؤثر على مستوى جودة حياتهم وسبل معيشتهم. كما أنها تساعد على تجنب أخطاء الماضي على سبيل المثال الفشل في تناول الاحتياجات والأولويات المراعية للجنسين والأعمار المختلفة في التخطيط والتصميم الحضري. كذلك، توفر الفرص للنماذج الاقتصادية التعاونية والمبتكرة وأيضًا العقود الاجتماعية التي تعزز التضامن والتماسك الاجتماعي؛
- وفي ظل ذلك تكمن الفرصة الهامة في تغيير النموذج من النهج المركزي للإنتاج، حيث يكون المواطنون مجرد مستخدمين للخدمة المتوفرة، إلى نماذج تشاركية وتعاونية للإنتاج والتي تمكن الأشخاص والمجتمعات من أن يصيروا منتجين مشاركين للطاقة والسلع والخدمات العامة؛

A photograph of four hands, two on the left and two on the right, positioned to form a circle. The hands are light-skinned and appear to be of different ages. In the center of the hands is a teal-colored circle containing white Arabic text. The background is a light gray.

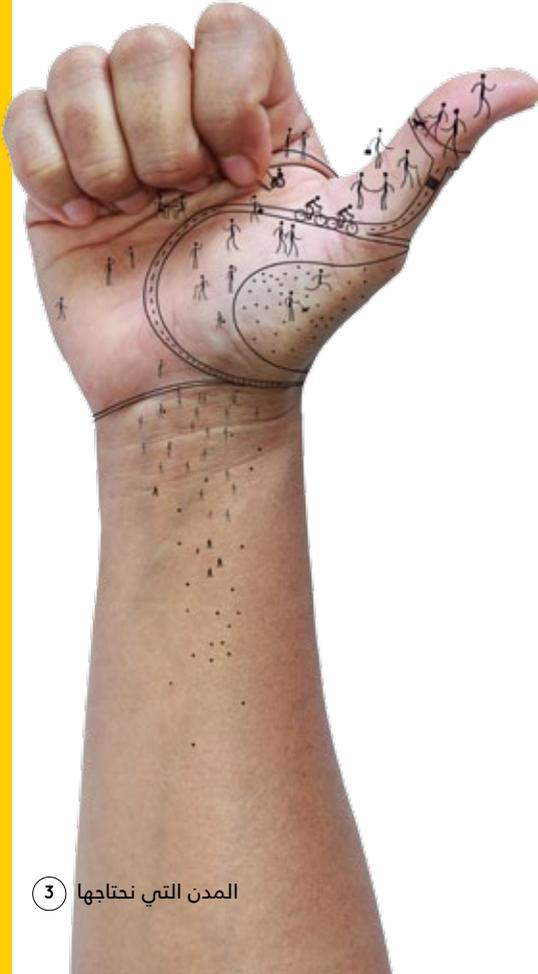
المبادئ الخاصة بالنموذج الحضري الجديد



أدبملا ① المدينة التي نحتاجها تتصف بالإدماج الاجتماعي والمشاركة

إن " المدينة التي نحتاجها " تتمحور حول الأشخاص وتتصف بالأخلاق والعدالة. كما أنها تقضي على كافة الأشكال المادية والمكانية للفصل والتمييز والإقصاء. كذلك، إنها مدينة تقدر حياة السكان وإمكاناتهم لاسيما الفقراء وغيرهم من المجموعات المحرومة الأخرى، كما أنها تعتنق التنوع الثقافي وتتضمن الاختلافات العقائدية واللغوية وتشجع على الإدماج الاجتماعي للمهاجرين واللاجئين. علاوة على ذلك تشجع كافة الشرائح والمجموعات العمرية من السكان على المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية.

تعزز " المدينة التي نحتاجها " من مبدأ " حق الجميع في المدينة "، وهذا ينطوي على الحق في بقاء كريم وآمن مع الوصول إلى إسكان لائق وخدمات وسلع عامة وفرص للتعبير عن الرأي في عملية صناعة القرار.



كما تدعم ثقافة التضامن من خلال عمليات مثل إجراء المشاورات وإبرام التعاقدات المجتمعية ووضع الميزانيات بشكل تشاركي.

تتسم "المدينة التي نحتاجها" بالتسامح، فإنها تقبل وتحضن كافة السكان بغض النظر عن العمر، أو العرق، أو العقيدة، أو النوع أو أي شكل آخر من أشكال التنوع. كما تقوم بتوفير مجالات تعاونية تتصف بالإدماج الاجتماعي وتوجهها العملية الديمقراطية لصناعة الفرار، وكذا تعزز القيم والرؤية المشتركة لأجل مستقبل حضري مشترك.

تُدرك "المدينة التي نحتاجها" الاحتياجات المختلفة للجنسين، وتدعم المرأة باعتبارها من الفاعلين الرئيسيين في عملية التخطيط، وتتبنى التدابير التي تعزز من

إشراك المرأة وقدرتها على المشاركة بفاعلية في صناعة القرار.

ينبغي على الأجندة الحضرية الجديدة أن تهدف إلى إدراك وإدراج الاهتمامات وأنماط الحياة والقيم المتفاوتة لسكان المدينة المختلفين من خلال المزيد من الإشراف المدني الفعال، خصوصًا أثناء المراحل المختلفة من التخطيط وصولًا إلى تنفيذ المشاريع الشاملة والمحلية الخاصة بالمدينة. علاوة على ذلك تقرر الأجندة أن عملية الإشراف هي أكثر من مجرد ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع وكذلك تعزز من العمليات التشاركية المنطلقة من القاعدة طوال دورة السياسة برمتها، وذلك بغرض تعريف الأولويات والاستراتيجيات والإجراءات ومراجعتها بشكل جماعي.

أدبملا ②

المدينة التي نحتاجها تتسم بالتكلفة الميسورة وسهولة الوصول إليها ومراعاة الانصاف

في " المدينة التي نحتاجها " توزع الموارد بشكل متساو وتتوفر الفرص للجميع. تخضع كل من الأراضي، والبنية التحتية، ومرافق الإسكان، ووسائل النقل والخدمات الأساسية للتخطيط والتشغيل مع مراعاة خاصة للتحسين من فرص الوصول إليها لكل من المرأة ومنخفضي الدخل والمجموعات المحرومة. يتم تصميم الخدمات العامة بمشاركة من المجتمعات المحلية وتشتمل عن وعي على احتياجات وسلامة وكرامة كل من المرأة، وكبار السن، والأطفال والشباب، وذوي الإعاقة والمجموعات المهمشة.



ترى " المدينة التي نحتاجها " كل فرد من السكان بوصفه مواطناً بالمدينة بغض النظر عن وضعه القانوني. كما تقوم بإشراك سكان الأحياء العشوائية والمستوطنات غير النظامية في التحسين من مستوى جودة حياتهم وتعمل عن كثب مع كافة القطاعات لتناول الأسباب الجذرية للطابع غير النظامي.

تُدرك " المدينة التي نحتاجها " أن السكان يشتركوا في ملكية الأماكن العامة والتي تم تصميمها بمشاركتهم، مع الوعي الخاص بإدراج احتياجات كل من المرأة، وكبار السن، والأطفال والشباب، وذوي الإعاقة والمجموعات المهمشة من السكان.

سوف تتطلب المدن سريعة النمو حتماً القيام ببعض أنشطة الاستيطان للمجتمعات المحلية. وبناء عليه تقوم " المدينة التي نحتاجها " بعملية الاستيطان على النحو الذي يحد من الإعاقة التي تتعرض لها سبل عيش الأشخاص وشبكاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

يتعين على الأجنحة الحضرية الجديدة أن توصي باستمرارية القيام بترتيبات الملكية الشرعية (التسجيل الجماعي والفردى، أو العرفى، أو التصوري أو الرسمى) حيث تنطوي على توفير الحماية القانونية من التعرض لعمليات الإخلاء القسري ونزع الملكية والتدمير وغيرها من الانتهاكات الأخرى.

أدبملا ③ المدينة التي نحتاجها تتصف بالفاعلية الاقتصادية والشمولية

تشجع " المدينة التي نحتاجها " وتعزز التنمية الاقتصادية المحلية بدءًا من أصغر رواد للمشاريع إلى أكبر الشركات. فتقوم بتبسيط الخدمات الخاصة بالتراخيص وغيرها من الخدمات الإدارية الأخرى. كذلك تحقق تكافؤ الفرص خصوصًا للمشاريع المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وتدعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال مهام التعاقد والشراء الخاصة بها.



يتعين على الأجنحة الحضرية الجديدة أن تدرك بأن القطاع غير الرسمي للاقتصاد يوفر مصدرًا هامًا لسبل العيش من أجل فقراء الحضر، خصوصًا للمرأة، كما يقضي بفاعلية على العقبات والحواجز التي تحول دون تحقيقها لإمكاناتها الكاملة.

كما تُدرك "المدينة التي نحتاجها" أن الصحة شرطًا أساسيًا للإنتاجية، وتيسر الرخاء الشامل وتدعم الحق في العمل اللائق

وسبل العيش والرخاء المشترك من خلال تنمية المهارات وتدريب الشباب وتوفير السياسات التي تعزز التوظيف غير التمييزي. تقوم بذلك بالمشاركة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

تقوم "المدينة التي نحتاجها" بتعريف دور وإمكانات الاقتصاد المشترك باعتباره وسيلة لجعل الخدمات العامة ميسورة التكلفة ومن الممكن الوصول إليها وكذلك وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

أدبملا ④ المدينة التي نحتاجها تتميز بالإدارة الجماعية والحكم الديمقراطي

تقوم "المدينة التي نحتاجها" على النهج التشاركي، فإنها تعزز الشراكات الفعالة والمشاركة النشطة لكل أعضاء وشركاء المجتمع (القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني). كما أنها تدافع عن الديمقراطية المحلية من خلال التشجيع على المشاركة والشفافية والمساءلة.

تغرس "المدينة التي نحتاجها" الإحساس بالمجتمع المحلي. ويتمتع سكانها بالمعرفة ووسائل التعبير عن آرائهم بشأن القضايا



التي تؤثر على مستوى جودة حياتهم. فإنهم يخرطون في قرارات الإدارة والتخطيط الخاصة بالمدينة من خلال المناقشات العامة التي تتصف بالشفافية.

تُمكن " المدينة التي نحتاجها " المجتمعات المحلية من الدعم الذاتي وتطوير القدرات المحلية والدفع بالقيادة المحلية والمؤسسات التعاونية لتقوية الاعتماد على النفس والوعي وتقرير المصير.

تجعل " المدينة التي نحتاجها " الخدمة العامة مسألة اختيار وتقوم بإشراك المهنيين المناسبين وتطبيق الممارسات الأخلاقية الملائمة من أجل تنفيذ سياساتها وخططها.

تعي " المدينة التي نحتاجها " الأدوار الهامة التي تقوم بها المرأة في مجتمعاتها المحلية وتقوي من مشاركتها في صناعة القرارات الحضرية والمحلية.

أدبملا ⑤ المدينة التي نحتاجها تعزز من التنمية الإقليمية المترابطة

تنسق " المدينة التي نحتاجها " السياسات والإجراءات المتعلقة بالقطاعات المختلفة مثل الاقتصاد، والتنقل، والإسكان، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والمياه والنفايات وذلك ضمن إطار إقليمي مترابط. كما تُعرف بشكل واضح الأدوار والمسؤوليات فيما بين كافة الأطراف المعنية، مع احترام مبدأ التبعية، وذلك مع تخصيص الموارد على نحو استراتيجي وإنصافي ويدور حول جدول اعمال مشترك.



تمثل " المدينة التي نحتاجها " حافزًا للتخطيط من أجل الاستدامة في شتى نطاقات الاختصاص بالمنطقة التي تتواجد بها. كذلك، تسعى بفاعلية لتنسيق السياسات وتنفيذها والقيام بالاستثمارات واتخاذ الاجراءات التي تحافظ على الاستقلال المحلي بينما تقوم ببناء وتعزيز التعاون الإقليمي، علاوة على ذلك تسعى بفاعلية أيضًا من أجل تحقيق التنسيق والتعاون ما بين القطاعات وتعزيز الروابط ذات الفائدة المتبادلة والسليمة بيئيا ما بين المناطق الريفية والحضرية.

ينبغي على الأجنحة الحضرية الجديدة أن تشجع على قيام التنمية الاقليمية المترابطة لتجنب الزحف العمراني وللحفاظ على الموارد الطبيعية، كما يتعين عليها التوصية بالحد من الحاجة إلى نقل السلع والأشخاص وذلك من خلال توفير التجمعات الملائمة للسكان والصناعات والخدمات والمؤسسات التعليمية، وكذا يجب أن توصي بقيام التعاون فيما بين المحليات لتحقيق وفورات الحجم والاقتصادات التكتلية والاستخدام الأمثل للموارد ومنع المنافسة غير الصحية ما بين السلطات المحلية وغيرها من الوكالات العامة الأخرى.

أدبملا ⑥ المدينة التي نحتاجها تكون متجددة وقادرة على الصمود

تم تصميم "المدينة التي نحتاجها" على النحو الذي يجعلها قادرة على الصمود، والاستمرار في تقييم المخاطر، وبناء قدرات الأطراف المعنية المحلية والأفراد والمجتمعات من أجل الاعداد لاستيعاب الصدمات الحادة والضغوطات المزمنة، الطبيعية والبشرية، والتعافي والتعلم منها. تقوم هذه المدينة بالعمل لتجنب أو الحيلولة دون وقوع هذه الأحداث، كلما كان ممكنًا، وحماية المجموعات السكانية الضعيفة قبل هذه الأحداث وأثناءها وبعدها. تدرك "المدينة التي نحتاجها" أنها تتمتع بنفس القدر من الصمود مثل معظم سكانها من المجموعات الضعيفة والمهمشة وتكافح لضمان البقاء طويل المدى لهؤلاء السكان واستدامتهم ومستوى جودة حياتهم.



تتمتع " المدينة التي نحتاجها " بالتجدد، والطاقة، وكفاءة الموارد، وانخفاض نسبة الكربون وزيادة اعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة. كما تُجدد مخزون الموارد التي تستهلكها وتقوم بإعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها. كذلك تقوم بإدارة المياه والأراضي والطاقة على نحو منسق وبما يتماشى مع المناطق الداخلية. بالإضافة إلى ذلك تدعم هذه المدينة الإصلاح من النظام البيئي وأنظمة الغذاء الإقليمية وعلى مستوى المدينة، والتي تشمل على الانتاج الغذائي الحضري وشبه الحضري والزراعة بالمجتمع المحلي. كما تتمتع ببنية تحتية متعددة المهام وقابلة للتكيف والتي تعزز من التنوع البيولوجي

المحلي وفي ذات الوقت توفر المساحات العامة التي تحسن من مستوى جودة الحياة. كذلك، تدرك القدرات الاستيعابية والقيود التي تواجهها الأنظمة الطبيعية التي تدعمها وكذا تقدر خدمات النظام البيئي والأدوار التي تلعبها في الصحة الحضرية، والحماية البيئية، والعناصر الجمالية وقابلية العيش.

ينبغي على الأجندة الحضرية الجديدة أن تدعو المدن كي تخطط وتوفر البنية التحتية والحوافز لأجل الصناعات حتى تزدهر في نطاق من الاقتصاد الدائري إلى جانب تحقيق أنماط مستدامة من الانتاج والاستهلاك.

أدبملا ⑦ المدينة التي نحتاجها تتمتع بهويات مشتركة والاحساس بالمكان

تعزز " المدينة التي نحتاجها " الاحساس
بالمكان وتولد حس بالانتماء لدى الجميع.

تتمتع " المدينة التي نحتاجها " بهوية
متعددة الجوانب تتكون من أحياء وأشخاص
متنوعة تسعى عن وعي للبحث عن طرق
لتقاسم الاحساس المشترك بالمكان. كما
أنها ترى الثقافة باعتبارها سبيل للوصول
إلى الكرامة الانسانية وتنوع القيم باعتباره
مصدر للإبداع والنمو والتعلم في اقتصاد
المعرفة.

تعمل بوصفها مجتمع مقبل على التعلم
وقادر على الصمود والذي يستجيب
للاحتياجات المتغيرة لسكانه في سياق
لعالم دائم التغير. كما تقوم بتقوية علاقتها
مع الأقاليم الريفية المحيطة إدراكاً منها
للموارد القيّمة التي توفرها المناطق
الريفية من أجل السكان الحضريين.

كذلك، تطور حلولاً محلية للتحديات الحضرية من خلال استخدام الثقافة والتراث المحليين والمهارات، والمواد والمعارف المحلية.

يرتبط الإنسان بالأمكان من خلال حواسه. لهذا ينبغي على المدن أن تدرك أهمية المحفزات الحسية والجمال من أجل الاحساس بالمكان وتحقيق الرفاه. فتقوم "المدينة التي نحتاجها" بتصميم الأماكن الطبيعية والعامّة الحضرية حتى تعزز بفاعلية من التجارب الجمالية. فإنها تمكن الأشخاص، لا سيما بالمجتمعات الأفقر حالاً، من أن تزعم ملكية الأماكن الحضرية واستخدامها من أجل المساهمة في تجربة مشتركة وتعزيز الاحساس بالإنجاز والانتماء. وتستخدم "المدينة التي نحتاجها" الفن بكافة أشكاله كوسيلة إبداعية لكل

المواطنين لتصميم واستكشاف وتجربة النماذج الحضرية الجديدة.

تنظر "المدينة التي نحتاجها" إلى التراث ليس من منظور الحنين له ولكن بحس تطويري وابتكاري، حيث تحتفي بالطبيعة سريعة التطور لغالبية المدن الحديثة بينما تقدر قيمة المعرفة والثقافة والرؤى المتأصلة.

فإنها تعي أهمية ودور الفن في إقامة أماكن فريدة من حيث التميز وممتعة من حيث الجمال وكذلك تؤكد على وجود مكان لكافة الأشكال والوسائل المختلفة للتعبير عن الرأي في المدينة.

أدبملا ⑧

المدينة التي نحتاجها جيدة التخطيط ومن الممكن السير فيها ومراعية لوسائل الانتقال

تتبنى " المدينة التي نحتاجها " التخطيط المتكامل لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأراضي، والإسكان، والبنية التحتية والخدمات. كما أنها تتبنى التخطيط بالمشاركة عبر إشراك كافة الأطراف المعنية وتمكينهم وذلك عند القيام بتطوير خطتها ووضع قوانين البناء الخاصة بها. ويتميز ما ينتج عن ذلك من استخدام للأراضي بالتكامل ما بين الشكل والغرض مع مراعاة لعامل الترابط. والجدير بالذكر أن الشبكات متعددة الأشكال للتبادل الاقتصادي والاجتماعي تمثل إطارًا للأماكن العامة المترابطة.



تكون " المدينة التي نحتاجها " مترابطة حيث يدعم الوصول إليها شبكة دقيقة من المباني والطرق تحتوي على أبنية ومرافق توفر احتياجات وخدمات أساسية متفاوتة الاستخدامات والأحجام. ولقد روعي في تصميم كثافة المدينة عملية الاتساع العمراني المخطط لها مع الأخذ في الاعتبار الحد من البصمة البيئية والزحف العمراني. كذلك، تقع المدارس في أماكن محيطة بالمنازل حيث يمكن الوصول إليها سيرًا أو باستخدام الدراجات. كما تتواجد مكاتب الأعمال على بُعد بضعة محطات من المنازل. كذلك تقع أماكن التسوق لشراء الاحتياجات الضرورية اليومية في مواقع من الممكن الوصول إليها سيرًا من المباني السكنية كما تتواجد بالقرب من

محطات وسائل النقل العام. علاوة على ذلك تتواجد أماكن مفتوحة للترفيه بالقرب من المدارس وأماكن العمل والمنازل.

يوجد في " المدينة التي نحتاجها " أنظمة تنقل تتسم بالكفاءة وميسورة التكلفة والتي تضمن الحق في التنقل للجميع والوصول المنصف لمواقع العمل، وأماكن العبادات والترفيه والثقافة والخدمات.

ينبغي على الأجنحة الحضرية الجديدة أن تدعو المدن إلى تبني وتنفيذ خططها ذات الصلة على نحو يتسم بالمرونة مع التحديث الدوري لمكوناتها الرئيسية من أجل تلبية احتياجات كافة الشركاء والأشخاص والمجتمعات المحلية على نحو أفضل.

أدبمها ⑨ المدينة التي نحتاجها تتسم بالآمان والصحة وتعزز الرفاه

تخلو " المدينة التي نحتاجها" من العنف والصراع والجريمة. كما تكون مُرحبة أثناء الليل وأثناء النهار وتدعو كافة الأشخاص لاستخدام شوارعها ومنتزهاتها والانتقال فيها بلا خوف. تضمن سلامة النساء والفتيات وكبار السن في كل من الأماكن العامة ومواقع العمل. وتقوم بذلك من خلال إشراك كل من الرجال والنساء والفتيات والفتيان في التخطيط والتصميم ووضع الميزانية من أجل التدخلات الأمنية.

تعزز " المدينة التي نحتاجها" من ثقافة السلام، وتقوم بذلك عبر العمل مع كافة الأطراف المعنية في تنظيم حوارات وفعاليات تضم الأجيال والثقافات المختلفة وذلك بغرض دعم التفاهم والتسامح والتواصل.

تدرك الدور الرئيسي للأغذية واسواق الغذاء عالية الجودة وأن تضمن الوصول المتساوي إليها.

ينبغي على الأجندة الحضرية الجديدة أن تعي أن الصحة الجيدة تتطلب حلولاً تتخطى قطاع الصحة وتوصي بالتواصل والتنسيق ما بين القطاعات بشكل مطور من أجل شؤون الصحة. كما يتعين على الأجندة الحضرية الجديدة أن تدرك أن الصحة هي هدف محوري للتنمية يتساوى مع غيره من الأهداف، وكذا يجب مراعاة الفعلية للأثار التي تتعرض لها الصحة نتيجة للأعمال الجارية في كافة القطاعات الحضرية. بالإضافة إلى ذلك ينبغي عليها أن تعي الدور الجوهري للأثار الضارة بالصحة، والحد من تلوث الهواء والمياه والتربة والضوضاء مع ضمان وصول الجميع لمياه الشرب الآمنة والإصحاح الملائم والمأوى اللائق.

توفر حدائق ومنتزهات المدينة فرصة للسكان للوصول إلى الطبيعة والترفيه. يستطيع كافة السكان الوصول إليها بما فيهم كبار السن وذوي الإعاقة. ولقد تم تصميمها على النحو الذي يدعم التنوع البيولوجي المحلي ويوفر خدمات النظام البيئي الأساسية.

تؤكد "المدينة التي نحتاجها" على ممارسة سكانها للرياضات وتوفير أماكن عامة للترفيه مع مراعاة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

يجب على "المدينة التي نحتاجها" أن تواجه الزيادة المرتفعة في الأمراض غير المنقولة والتي تصاحب حالات السمنة، والأنظمة الغذائية غير الصحية، وأنماط الحياة التي تنسم بقلّة الحركة، وتعاطي المخدرات والتلوث البيئي. كما يجب عليها أيضاً أن

أدبملا ⑩

المدينة التي نحتاجها تحتضن التعلم والابتكار

"المدينة التي نحتاجها" هي بمثابة "معمل" يقوم بتجربة السيناريوهات البديلة للمستقبل، وبذلك فإنها تخلق فرص تعاونية للتعلم والاكتشاف من أجل مراجعة وإعادة تعريف النماذج الحضرية والعقود الاجتماعية من أجل مستقبلات مستدامة.

تدرك "المدينة التي نحتاجها" أن المدن تتغير، مما يستدعي الاستمرار في التعلم والتأمل/ التفكير وتبني المزيد من المرونة في التخطيط وصناعة القرار. يتضمن ذلك مناهج جديدة ومبتكرة للحكومة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تدعو إلى مناهج جديدة ومبتكرة للإدارة المحلية والمالية.

لا تخاف "المدينة التي نحتاجها" من الانفتاح على الأفكار الجديدة وإشراك كافة الأطراف المعنية والعمل عن كثب مع مدن ومجتمعات محلية أخرى.

وتقوم "المدينة التي نحتاجها" بتطوير الامكانيات الكاملة للتكنولوجيات للتحسين من كفاءة وفاعلية العمليات وللمحد من البصمة الكربونية. تقدم هذه التكنولوجيات قنوات جديدة للاتصال، وأشكال جديدة من العمل ونماذج جديدة من الأعمال التجارية والمشاريع. كما تضاعف هذه التكنولوجيات من الوسائل التي يستطيع السكان كافة بمقتضاها المشاركة والتفاعل في التخطيط وصناعة القرار وتنفيذ المشاريع.

ينبغي على الأجنحة الحضرية الجديدة أن تعرف أهمية التغلب على الفجوة الرقمية لتمكين كافة سكانها من الاستفادة من مكان المدينة باعتبارها منصة مفتوحة ومكان

تعاوني. هذا الانفتاح يساهم في التحسين من التفاهم والثقة ما بين السكان وصانعي السياسة والقطاع الخاص. فإنه يسمح لكل من السكان والكيانات الحكومية بالوصول إلى المعلومات على مستوى القطاعات والصوامع التقليدية لتطوير نماذج جديدة لإدارة المياه والنفايات والطاقة والتنقل والغذاء.

تستخدم "المدينة التي نحتاجها" التفكير في إطار الأنظمة لفهم التعقيد الحضري ومصادر تداعيات السياسة غير المقصودة. كذلك تقوم بتجربة المناهج الجديدة للعلوم وانتاج الأدلة والتي تتضمن البحث القائم على الاجراءات، وجمع وتحليل البيانات من خلال الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية، والدراسات والحوارات التفاعلية المتعلقة بالسياسة، والبحوث التعاونية المتضمنة المشاركة متعددة المجالات للأطراف المعنية.

محرکات التغير

المدن هي محرکات التغير في عالمنا اليوم، ومن أجل الوصول إلى "المدينة التي نحتاجها" للقرن الحادي والعشرين ينبغي أن نشجع الأمم والأقاليم والمدن والشركاء في جدول أعمال الموئل على العمل سويا لصياغة السياسات والأطر القانونية والاستراتيجيات والإجراءات ذات الصلة الخاصة بهم والتي تجسد المبادئ الرئيسية لنموذج حضري جديد.



1. الحوكمة والشراكات

تعتبر الحكومات المحلية محرکات مؤسسية لتطوير المدن، فإنها توفر القيادة والرؤية " للمدينة التي نحتاجها". وتحتاج هذه الحكومات إلى تكليف محدد بوضوح ووسائل ملائمة للعمل على درجة عالية من الاستقلالية والمرونة والإبداع من أجل تصميم وتخطيط وإدارة وتوفير " المدينة التي نحتاجها" وذلك فيما يتعلق بالمستويات الأخرى للحكومة.

وبينما يتمثل دور الحكومات الوطنية في تعريف وتوفير السياسات والأطر والتشريعات الوطنية إلا أنه يتعين عليها أيضًا تمكين السلطات المحلية وتخصيص الموارد لها بحسب تكليفتها.

يحتاج الأمر إلى وجود أطر قانونية وتنظيمية ملائمة لإقامة شراكات فعالة ما بين الصناعات وغيرها من الأطراف الفاعلة الاقتصادية الأخرى. من الممكن تحقيق ذلك من خلال إقامة وكالات مخصصة للتنمية المحلية.

ينبغي على الحكومات المحلية استخدام كافة وسائل التفاعل الممكنة مع الفاعلين من القطاعات الخاصة وغير الحكومية وكذلك مع سكانها بغرض تعريف وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والاستراتيجيات والخطط. كما ينبغي عليها تبني سياسات مراعية لمنظور النوع الاجتماعي وإجراءات إيجابية تستهدف الحد من الفجوات ما بين المرأة والرجل والفتاة والفتى على كافة المستويات. كذلك، ينبغي أن تتواجد عمليات مراجعة للمواطنين وغيرها من الأدوات الأخرى لتضمين منظور النوع

الاجتماعي في السياسات والبرامج والميزانيات.

يتعين أيضًا استخدام عمليات التشاور المفتوحة والمنابر وغيرها من الوسائل الأخرى لإشراك السكان ومنهم الأطفال والشباب والمجموعات المهمشة، من أجل السماح لهم بالمشاركة بفاعلية. يجب على كافة مستويات الحكومة استخدام هذه العمليات للأخذ في الاعتبار احتياجات السكان الحضريين الجدد مثل اللاجئين والمهاجرين. تنطوي هذه العمليات على المشاركة ورفع الوعي وبناء حس بالمجتمع المحلي، وتقوم على المناهج المنطلقة من القاعدة المستخدمة لوسائل اعلام وأدوات تفاعلية والتي تتضمن الوسائل الرقمية التي يستطيع الجميع الوصول إليها. يجب أيضًا استغلال الفنون والثقافة كنهج تشاركي فعال والذي يسمح بأساليب بديلة للتعبير.

من الممكن لعمليات التعبئة صغيرة الحجم وعلى مستوى الأحياء أن تمثل محفزات قوية للمشاركة الاجتماعية لا سيما من خلال استخدام الثقافة والفنون والرياضة. فمن المهم المشاركة مع سكان المناطق المحيطة والعشوائيات والأقاليم المنفصلة وخصوصًا المشاركة مع النساء. تعتبر الحركات الشعبية والإجراءات المجتمعية بمثابة أداة محورية لحشد إمكانات السكان المهمشين ولتوليد تغيير إيجابي من أجل الإدماج الاجتماعي والتكامل الاقتصادي. وعليه ينبغي تسخير هذه العمليات عبر إقامة نماذج للشراكة ما بين الحكومات المحلية والقيادات الشعبية والمجتمعية لضمان المشاركة الفعالة للجميع.



2. التخطيط والتصميم

يعتبر التخطيط والتصميم الحضري (العمراني) حجراً الزاوية " للمدينة التي نحتاجها " ويجب أن يساعدنا في تحقيق المبادئ الخاصة " بالمدينة التي نحتاجها " من خلال الرؤية المكانية والتخطيط الاستراتيجي بدعم من السياسات، والأدوات، والآليات التشاركية والمؤسسية وكذا الاجراءات التنظيمية. فتتضمن " المدينة التي نحتاجها " عملية تداولية وتشاركية تقوم بإدراج المنظور المراعي للنوع الاجتماعي واحتياجات واهتمامات المجموعات العمرية المختلفة والأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة.

يتطلب التنفيذ الناجح للتخطيط العمراني قيادة قوية وإرادة سياسية وينبغي تحقيقه من خلال إقامة شراكات مناسبة تضم كافة الأطراف المعنية ذات الصلة. ويحتاج الشركاء إلى التمكين بموجب أطر قانونية معمول بها وتتمتع بالشفافية، وتخطيط وتصميم عمراني يتسم بالمرونة والصحة وخطط مالية ميسورة التكلفة وفعالة من حيث التكاليف. علاوة على ذلك يتطلب تنفيذ التخطيط العمراني مشاركة كل سكان المدينة على كافة مستويات عملية التنمية، ويتضمن ذلك مشاركة متوازنة من الرجال والنساء لضمان أن التخطيط العمراني يشمل الجميع ويتناول الاحتياجات والأولويات والرؤى المختلفة.

ينبغي على مناهج التخطيط والتصميم أن توجه التنمية لتحقيق الرفاه في " المدينة التي نحتاجها ". كما يجب أن يؤدي ذلك إلى رؤية مشتركة واجراءات مترابطة ما بين المؤسسات والأطراف المعنية من أجل الوصول إلى

تعتبر حلول الحوكمة الإلكترونية وسيلة فعالة لإشراك المواطنين وكذلك لإدارة العمليات الجارية بالمدن. فإن الإدارة التفاعلية للخدمات تساعد في ضمان التنسيق الفعال والمناسب من حيث التوقيت لتوصيل الخدمات للمستخدمين النهائيين بالإضافة إلى قياس مدى رضا المستهلك. هذا يؤدي إلى إقامة مدن " أكثر ذكاءاً " توجهها إدارة ذكية وتغذية راجعة من المستخدم وتدعمها التكنولوجيا. إلا أنه يجب على مناهج المدينة الذكية دوماً أن تتمحور حول الأشخاص عوضاً عن توجيهها من خلال التكنولوجيا وأن تعكس الذكاء الجماعي للمجتمعات المحلية.

ينبغي أن تتواجد مؤسسات وآليات للشفافية والمساءلة على المستوى المحلي، وفي هذا الصدد تستطيع الحوكمة الإلكترونية أن تلعب دوراً في دعم عملية صناعة القرار المتكامل للتعامل مع تعقيد جداول الأعمال الحضرية والتوريدات للمواطنين. يتمثل دور الحوكمة الإلكترونية في المساعدة على ضمان الشفافية، وتحقيق المزايا المشتركة، وحماية حقوق السكان وتأمين مشاركة الأطراف المعنية المتعددة. كما أنها أيضاً وسيلة لضمان الكفاءة ودعم اللامركزية بمقتضى مبدأ التضامن.

يعتبر إعطاء الأولوية للمصلحة العامة عن المصلحة الخاصة بمثابة مطلب هام لدعم المجالات العليا والمتوسطة والدنيا المتوفرة لقيام التفاعل الاجتماعي والتشبيك التعاوني والإجراءات الجماعية.

سياسات حضرية وإقليمية، وخدمات واستخدامات للأراضي وذلك من خلال أمر وأدوات تنظيمية ملائمة.

يعتبر تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها والتصميم العمراني من الأمور المحورية " للمدينة التي نحتاجها". فإنها أمور تستطيع المساهمة بفاعلية في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتوليد القيمة الحضرية، وتحقيق السلامة، والصحة، والرفاه، والهويات الحضرية والإحساس بالمكان. ينبغي على التصميم الحضري الفعال أن يتناول الاحتياجات الخاصة بالتنقل والخدمات لكل من المقيمين والأعمال التجارية وذلك من خلال الأنماط الملائمة للشوارع، وشبكات المرافق العامة، وتخصيص المساحات المفتوحة التي تحدد المناطق القابلة للبناء. من الممكن للتصميم العمراني أن يعزز المزج والتفاعل الاجتماعي وكذا يعتبر أداة رئيسة لتحقيق الإدماج والتي عند تضمينها في عمليات أخرى تستطيع المساعدة في تحقيق " المدينة التي نحتاجها". يجب على التصميم العمراني أن يتناول كافة جوانب تخطيط المدينة وينبغي أن يتضمن الجوانب العليا والمتوسطة والدنيا.

تلعب المناطق العامة دورًا جوهريًا في " المدينة التي نحتاجها" حيث تتناول المبادئ الخاصة بالإدماج والمشاركة والهوية والرفاه. يجب تصميم المناطق العامة على النحو الذي يتناول احتياجات كافة الشرائح والمجموعات العمرية مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي والاستجابة مع الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يجب ألا تتصف بالتمييز وأن تحترم الأشخاص ذوي الاحتياجات والتحديات المختلفة. كذلك

يجب أن تهتم بالاحتياجات الترفيهية والرياضية وأيضًا بالشؤون الثقافية والفنية وذلك لتعزيز الإحساس بالمكان لتنعكس المطاعم المجتمعية متعددة الجوانب المعنية بالمجتمعات المحلية.

من أجل تعزيز النطاق التعاوني يجب على التصميم العمراني أن يحد من الحواجز ما بين المناطق العامة والخاصة على سبيل المثال التشجيع على النفاذية ما بين الشوارع والمباني ودعم إقامة مناطق متعددة الاستخدامات وتجنب " المجتمعات المحاطة بالسياج".

تعتبر مساحة وجودة المناطق التي من الممكن السير فيها أمرًا ضروريًا لدعم السلوكيات والأنماط الحياتية الصحية فضلًا عن الحد من الاعتماد على وسائل النقل الآلية وإدخال المزيد من المناطق الخضراء في المدن.

بالإضافة إلى ما سبق يجب تحديد المناطق الاستراتيجية في المدينة والتخطيط لها لتقوية التماسك الاجتماعي ولتجنب التجزئة المكانية.

ينبغي أيضًا على التخطيط للتوسعات العمرانية أن يقوم على نفس المبادئ الخاصة بالإدماج والمشاركة، والهوية والرفاه. ويجب أن يلبى الاحتياجات المتعلقة بالإنصاف وأن يوازن بينها، وهي تلك الاحتياجات التي لم يتم تناولها في المدينة، كما يجب أن يسمع بالتوزيع المتصف بالشفافية لمكاسب رأس المال وذلك من أجل تحقيق المصلحة المشتركة.

3. التمويل

إن تطوير نماذج فعالة للتمويل يعتبر من المتطلبات الرئيسية من أجل " المدينة التي نحتاجها".

ينبغي على الحكومات المركزية أن تتبنى أنظمة تنسم بالشفافية وتكون قابلة للتنبؤ وذلك من أجل المنع وأوجه الدعم الحكومية بغرض تعزيز الاستقلالية المالية للسلطات المحلية. غير أنه من المطلوب أيضًا قيام التعاون على مستويات متعددة من الحكومة من أجل الخروج باستراتيجيات استثمار منسقة والتي تتضمن دعم والوصول إلى التمويل العام وكذلك إلى الآليات الملائمة، حيثما تناسب الأمر، مثل السندات المحلية.

إن التوزيع المنصف للموارد المتولدة ضمن أقاليم ما يساعد على تقوية الاستقلالية المحلية وتحقيق الإنصاف الاجتماعي. يعتمد ذلك على زيادة المشاركة الاجتماعية للأشخاص مع الاتساع بنطاق المعلومات والمعرفة المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالعمل الحكومي. من الممكن تحقيق ذلك من خلال وضع الميزانية بشكل تشاركي لتمكين المجتمعات المحلية والمجموعات ذات الاهتمام الخاص من المشاركة بفاعلية في القرارات المتعلقة بالميزانية والتي تؤثر بشكل مباشر على مستوى جودة حياتهم ورفاهته، لاسيما النساء والأطفال والشباب.

إن التعاقد مع المجتمع المحلي يُمكن المجتمعات المحلية من الوصول إلى المزيد

يجب مراجعة رموز ومقاييس التخطيط والتصميم العمراني حتى يتم تناول العناصر الخاصة بالقدرة على صمود كل الأماكن الحضرية واستدامتها. كذلك، يجب تبني التصميم المعنى بالقدرة على الصمود في كل من المداخلات وعمليات إعادة التأهيل الجديدة (إعادة البناء على نحو أفضل)، والقيام بعملية إعادة تجهيز الأماكن والمواقع والبنية التحتية المتواجدة بالفعل والتي تتضمن المناطق الحضرية المحيطة. وينبغي دعم المهنيين المعنيين بالبيئة مصقولة البناء، وهم المهنيون من الحاصلين على التدريب والملتزمين بالأخلاقيات والمعايير ذات الصلة.

كما يجب تطوير المنهجيات المتسقة لإعداد ونشر الخطط الحضرية بموجب مبادئ الحد الأقصى من الإفصاح، والمشاركة العامة، والشفافية واحترام حقوق الملكية. تعتبر هذه الأمور ضرورية لتبسيط عملية التفسير وتشجيع المشاركة والانخراط في التنفيذ والمتابعة.



4. الأراضي، والإسكان والخدمات

يجب إضفاء الطابع المؤسسي على النهج القائم على الحقوق وجدول أعمال العدالة الاجتماعية مما يضمن الالتزام حيال توفير الأراضي والإسكان والخدمات ووصول الجميع إليها. لهذا يجب على المدن أن تبني مناهج مبتكرة ومرنة لتقديم هذه الأمور لكافة سكانها.

إن التخصيص الملائم للأراضي في المدن وكذلك للحقوق المصاحبة لاستخدام هذه الأراضي تعتبر من الأمور الضرورية للحصول على مدن تنسم بالشمول والانصاف. لهذا يجب على أنظمة حقوق الملكية أن تضمن تحقيق الإدماج الاجتماعي والمكاني مما يدعم تفعيل المهمة الاجتماعية للملكية وتنوع أنظمة ملكية الأراضي في المدن وغيرها من المستوطنات البشرية الأخرى.

يجب أن تتواجد الأطر والسياسات الوطنية الخاصة بالأراضي والتي تتضمن البيانات الملائمة لإفادة خطط الاستخدام الفعال للأراضي ولتمكين الآليات الديمقراطية من مراجعة وتعريف وتوقع احتياجات مستخدمي الملكية قبل الخروج بالخطط ذات الصلة. كذلك، يجب عليها أن تتناول الاحتياجات المتعلقة بالمرأة ألا وهي الاستخدام الآمن للأراضي والوصول إليها والسيطرة عليها والحق في توارثها. ينبغي أيضًا على اسواق الأراضي أن تخضع للتنظيم الممنهج والمراقبة الدورية للتأكد من تطورها المتوازن ولتجنب حدوث التمييز.

من الفرص المتعلقة بسبل المعيشة والتي تتضمن على سبيل المثال إسناد أعمال تقديم الخدمات العامة لمجموعات من المجتمع المحلي وهي المجموعات التي تعتبر من المستفيدين المباشرين من هذه الخدمات.

تحتاج السلطات المحلية أن تكون مجهزة ومدربة على النحو الملائم حتى تحصل على القروض الإنمائية. ينبغي أن تتضمن حلول التمويل المحلية ما يلي: الاقتراض المراعي للأخلاق، وروح الابتكار، والعمليات المصرفية العقارية، والحفاظ على قيمة الأراضي، وتحويل الأراضي الخاصة للاستخدام العام عند الاقتضاء وحسبما يتناسب الأمر، وتعزيز الشراكات المجتمعية ما بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز الاستثمار الخاص دعمًا لخطط المدن وكذلك تشجيع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

يجب على المدن أن تعمل مع الحكومات الإقليمية والمركزية لتطبيق سياسات الضرائب التي تساعد في الحد من أوجه عدم المساواة وتحفز على زيادة المشاريع فيما بين المجموعات منخفضة الدخل. يتضمن ذلك سياسات توفر حوافز ضريبية للنساء اللائي يعولن الأسر المعيشية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمنظمات الشعبية ... إلخ وذلك من أجل البدء في أعمالهم التجارية الخاصة.

غالبًا ما يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومات في اسواق الأراضي من خلال السياسات والقوانين الخاصة باستخدام الأراضي وذلك بغرض تلبية المهمة الاجتماعية المتعلقة بالأراضي والإسكان والممتلكات على النحو الملائم لها، والحد من المضاربات، وحماية ملكية المرأة وكبار السن والأطفال والشباب وغيرهم من المجموعات المهمشة الأخرى، وضمان التكلفة الميسورة للإسكان المناسب وتوقع الاحتياجات المستقبلية من الأراضي من أجل قيام الاسكان الاجتماعي والموئل المقام على أساس اجتماعي. يتعين أيضًا على السياسات والخطط أن تتأكد من تخصيص حصة مناسبة من الأراضي لأجل الأماكن العامة. كذلك، يجب أن تتواجد برامج لتطوير مساكن اجتماعية وفردية تحدد وتنظم وتدعم تطوير المنازل من أجل الأنشطة الانتاجية للمرأة.

تحتاج المستوطنات غير النظامية إلى أن تقوم الحكومة بالاعتراف بها وتضمينها في السياسات والاستراتيجيات والخطط لضمان إدماجها في النسيج الحضري ووصول سكانها إلى الخدمات الأساسية وكذا توفير الضمان لحيازتهم.

يجب على السياسات والاستراتيجيات الوطنية للإسكان أن تدعم الاسكان ميسور التكلفة ومراعاة دور انتاج الإسكان الاجتماعي من أجل المجموعات منخفضة الدخل. يتضمن ذلك آليات تمويل ملائمة من أجل الاسكان ميسور التكلفة. بالإضافة إلى ما سبق يجب أن تتصف استراتيجيات الاسكان بالشمولية وأن تركز على رفاه المجتمع والحد من وطأة الفقر.

كما ينبغي إيلاء أهمية خاصة إلى مسألة التشريد (انعدام المأوى) من خلال نهج منسق ما بين خدمات اجتماعية مختلفة ومتعلقة بالرفاه مع توفير مرافق إيواء ملائمة.

ينبغي أيضًا استخدام حلول مبدعة للخروج بمساحة كافية من الأماكن العامة وأن تكون هذه الأماكن تراعي المستخدم. تتضمن هذه الحلول حيازة الأراضي، وتحويل اماكن خاصة إلى اماكن عامة، والمحافظة على قيمة الأراضي، والمتنزهات والحدائق الخاضعة لإدارة المجتمع المحلي وإدارة/ رعاية القطاع الخاص للأماكن العامة.

يجب على المدن تنظيم خدماتها بطريقة أذكى، فيجب على كل من المسؤولين العموميين من الشرطة، وإدارة الإطفاء، والصحة، والرفاه، والانتقال والخدمات البيئية أن يتواصلوا على نحو متكرر مع بعضهم البعض ومع سكان الأحياء والمجموعات الخاصة بالمجتمع المحلي.

قامت " المدينة التي نحتاجها" بالتخطيط من أجل البنية التحتية تحت الأرض لمرافق المدينة، ووسائل النقل المتواجدة تحت الأرض، والأماكن العامة الواقعة تحت الأرض والتي ترتبط جميعها بشكل جيد مع بعضها البعض. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنية التحتية تحتاج إلى مستوى جيد من الإدارة والتسجيل مع توفير المعلومات ذات الصلة لتجنب التعارض المحتمل في عمليات الاستخدام والتعرض للإنقطاع في توفير الخدمات.



5. البيئة

من أجل تناول مسألة المدينة المتجددة يحتاج كافة المنتجين والمستخدمين في المدينة إلى إيجاد طرق لحماية ودعم إصلاح الأنظمة الطبيعية التي يشتقوا منها الموارد.

تحتاج المدن إلى أن تعمل عن قرب مع بعضها البعض وأن تطبق السياسات لتجديد الأنظمة البيئية التي تعرضت للتلف أو الاستنفاد بسبب أنماط الاستخدام والاستهلاك غير المستدامة.

يجب على الحكومات أن تضع سياسات وطنية تسمح بقيام أعمال التنمية والتخطيط الحضري المتجددة والمتكاملة وتعزز من تحقيق الاقتصاد الدائري.

ينبغي أيضًا أن تقوم استراتيجيات وخطط الحكومة المحلية على مبادئ الادخار الصديقة للبيئة والتي تشمل على الحد من النفايات، وإعادة تدوير المواد وخفض التكاليف. كما ينبغي عليها في ذات الوقت تعزيز الأعمال التجارية والوظائف الجديدة بـغية حماية البيئة وتجديدها، داخل المدن وحولها، وذلك بالاعتماد على الترويج للمواهب الصديقة للبيئة وبدعم من الحوافز المالية الملائمة.

بالإضافة إلى ذلك يتعين تناول قضية أمن المياه من خلال: الاستخدام المتوازن للمياه في شتى أنحاء الأقاليم مع الأخذ في الاعتبار الاستخدامات المختلفة الفردية والعامّة والصناعية والتجارية، والتشجيع على كفاءة

المياه وتجميع مياه الأمطار، وإعادة تدوير مياه الصرف وإعادة استخدام مياه الأمطار ... إلخ كما يجب التعزيز من البنية التحتية للمياه المجتمعية والتي تتسم بتعدد المهام وقابلية التكيف وتوفر العديد من المزايا للسكان الحضريين وذلك بينما تدعم الأنظمة البيئية المتكاملة لتحقيق مزايا متجددة.

ينبغي الوصول إلى المعدل صفر من النفايات من خلال الترويج لمشاريع جديدة على سبيل المثال المشاريع التي تقوم بمعالجة النفايات العضوية لتصبح مواد معززة للتربة، ومعالجة مياه الصرف للاحتفاظ بالمغذيات وإعادة استخدامها، وتعزيز إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة. ينطوي ذلك أيضًا على إعادة تأهيل الأماكن ومسارات المياه التي لطالما تم استخدامها كمدفن للقمامة مع تحويلها وإدراجها ضمن شبكة من المساحات الترفيهية الخضراء الصديقة للمستخدم والمترابطة مع بعضها البعض.

كذلك يجب تعزيز البناء والتخطيط الصديق للبيئة والذي يتسم بالمسؤولية البيئية وكفاءة الموارد على مدار دورته الحياتية ابتداءً بالتصميم ثم البناء والتشغيل والصيانة والتجديد ووصولاً إلى انتهاء مهمته.

كما ينبغي دعم أنظمة الغذاء الإقليمية في المدن من خلال الترويج لإنتاج الغذاء الشبه حضري المحلي من أجل الأسواق المحلية، وتطوير أسواق للمزارعين والزراعة التي يدعمها المجتمع المحلي واستخدام التسميد، وهو من المخلفات البيولوجية المشتقة من المدينة

والمستخدمة في الزراعة الحضرية العضوية. ويتطلب الأمن الغذائي التقوية من الروابط الريفية الحضرية والتي في نفس الوقت تدعم القطاع الزراعي.

حتى تعود الطبيعة إلى سابق عهدها في المدن الخاضعة للتجديد، يحتاج الفاعلون الاجتماعيين وبالقطاعين العام والخاص إلى التخفيض بشكل فعال من كافة أشكال التلوث، والتشجيع على التشجير المحلي، واستعادة التنوع البيولوجي، والسيطرة على تآكل التربة وتعزيز امتصاص الكربون داخل المدينة وحولها.

إن هذه الحلول المعنية بتجديد المدن للوصول إلى "المدينة التي نحتاجها" تتطلب مشاركة وانخراط كافة سكان ومنتجي المدينة.



6. الصحة والسلامة

في هذا السياق مطلوب أن تتواجد سياسات متعددة القطاعات، وتكون متخصصة ومتراصة على المستويات الوطنية والإقليمية والحكومية المحلية لأجل تحقيق نموذج الصحة والسلامة والرفاه في "المدينة التي نحتاجها".

يجب على المدن أن تعي بأن الصحة تأتي من إجمالي التفاعلات الجارية ما بين البشر وبيئاتهم في المدن وليس ببساطة من مدى جودة أو قابلية الوصول إلى النظام الصحي.

وبالتالي فإن الحلول المعنية بالتحسين من الصحة والسلامة والرفاه يجب أن تدرج الطبيعة المعقدة للتفاعلات الحضرية والتي تظهر وتشمل كافة قطاعات وشرائح المجتمع.

ينبغي تعريف سياسات السلامة الحضرية وذلك حتى يتسنى تصميم وتنفيذ البروتوكولات التي تفي بأعلى مقاييس حماية لحقوق الانسان مقابل العنف والجريمة. وتتطلب عناية خاصة الجرائم المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات مثل التحرش، والاعتداء، والاغتصاب وقتل النساء.

من الممكن للتصميم الحضري أن يؤثر على السلامة الحقيقية والمتوقعة في المدن على سبيل المثال من خلال إنارة الأماكن العامة والشوارع، والتصميم الآمن لوسائل النقل... إلخ ومراعاة الاحتياجات الخاصة بالمرأة، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك الأطفال والشباب. علاوة على ذلك يجب وضع أنظمة مراقبة للإبلاغ عن المناطق غير الآمنة ولتعزيز ثقافة مدنية للوقاية والعناية بالمناطق الحضرية. وتعتبر الآليات المتوفرة في الوقت المناسب لمراقبة شؤون الصحة والسلامة من الأمور المحورية لاتخاذ الاستجابات الفعالة ذات الصلة.

ينبغي تطبيق أنظمة المعلومات المترابطة، والمتكاملة، والقابلة للمقارنة، والجغرافية المرجعية والتي تتضمن مؤشرات للتقدم مُصنّفة حسب الجنس والعمر عند التعرض للعنف والجريمة. كما ينبغي القيام بمراجعة المواطنين وهي المراجعة التي تعتبر إلزامية من أجل التعامل بشكل فوري مع النتائج

المستخلصة والطلبات الناشئة عنها من أجل القيام بالمتابعة.

يجب أن تتواجد مناهج خاصة بالإبلاغ والشرطة والوصول إلى العدالة تراعي الاعتبارات الجنسانية وكذلك يجب أن تتواجد آليات للإبلاغ عن العنف ضد المرأة والفتيات والحصول على الانتصاف. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يقترن ما سبق بشن حملات مناهضة للعنف ضد المرأة وضد كافة اشكال التمييز والإقصاء فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة. في معظم الأحيان يتطلب القيام بذلك وجود ثقافة للإبلاغ عن تلك الحالات دون الخوف من تداعيات هذا الإبلاغ.

تتضمن سبل الانتصاف المتعلقة بالمدن المتأثرة بالعنف والجريمة وضع استراتيجيات للحماية ودعم إقامة مشاريع لإعادة تشكيل النسيج الاجتماعي. يشمل ذلك تواجد الشرطة المجتمعية ووضع استراتيجيات شاملة لإقامة أو تقوية الشبكات الاجتماعية وتحقيق اقتصاد التضامن في المناطق المتأثرة.

إن الوصول إلى الغذاء الصحي يعتبر من المكونات الرئيسية "للمدينة التي نحتاجها" والذي بإمكانه أن يعزز من عامل الرفاه. ينطوي ذلك على الترويج للأغذية والمنتجات المصنوعة في المنازل، والتثقيف لأجل دعم الأنظمة الغذائية المتوازنة ومكافحة هدر الغذاء. وفي هذا الصدد، يجب إشراك صناعة الغذاء للتحسين من جودة ووفرة الغذاء وكذا العمل مع المستهلكين لدعم الأنظمة الغذائية الصحية.

علاوة على ذلك يعتبر الترويج لممارسة الرياضات ما بين السكان الحضريين من الأساسيات لخلق مدينة صحية ونشطة. يتضمن ذلك أماكن عامة مخصصة للتمرين والترفيه. كما يتطلب ذلك سياسات واستراتيجيات استباقية للقضاء على كافة اشكال التمييز لضمان الوصول المنصف للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة وكبار السن والنساء والفتيات إلى مثل هذه الأماكن.

إن الفنون العامة في " المدينة التي نحتاجها" تساهم في عملية تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها، كما أنه يتسنى لها المساعدة في تعزيز مفهوم الأشخاص من السلامة والانتماء.

في العديد من البلدان والمدن سوف تشهد العقود القليلة القادمة تحول جذري نحو شيخوخة السكان. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى فروق جوهريّة في " المدينة التي نحتاجها" بخصوص الأمور المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالتالي سوف تتوقع " المدينة التي نحتاجها" هذه التغييرات التي ستطرأ على الساحة حتى تقوم برأب الصدع ما بين الأجيال وضمان تحقيق الرفق بالمسنين من حيث الاحساس بالانتماء وفيما يتعلق بشؤون الصحة والسلامة والرفاه.



7. الاقتصاد وسُبل العيش

في سياق تنامي أوجه الإجحاف على مستوى العالم يجب أن تكون سُبل العيش ومستوى جودة حياة المجموعات منخفضة الدخل والمناطق الحضرية المحرومة أولوية من أولويات الأطراف الفاعلة الاجتماعية ومن القطاعين العام والخاص.

يجب وضع الآليات والاستراتيجيات المستدامة والأدوات والمبادرات المُلزِمة للتحفيز على خلق فرص عمل لائقة ومشاريع مستدامة للجميع من خلال عمليات تشاركية.

يشكل الترويج للتنمية الاقتصادية المحلية أساس التعامل مع التغييرات طويلة المدى المطلوبة في "المدينة التي نحتاجها" وذلك من خلال توفير مجموعة متنوعة من الحلول.

تسمح العمليات التشاركية المعنية بالتنمية الاقتصادية المحلية بتعافي الأسواق المحلية من أجل المجتمع المحلي وذلك من خلال الآليات التضامنية والاجتماعية. ينبغي أن يتضمن تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية مراعاة منظور النوع الاجتماعي وتحسين القدرة التنافسية ومن ثم خلق سياق من الانتاجية الاجتماعية يهتم بالأجيال الحالية ويقوي الأجيال المستقبلية.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي أيضًا وسيلة هامة لبناء الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، كما أنه بمثابة منبر لتعزيز الابداع ومهارات العمل التجاري. لهذا يجب استشارة

كافة الأطراف الفاعلة بالاقتصاد غير الرسمي لتواجدهم ضمن استراتيجيات التنمية الخاصة بالمدينة. يتضمن ذلك تحسين الخدمات من أجل الباعة الجائلين وكذلك لمقدمي الخدمات غير الرسمية وتنظيم عملهم. يعتبر أيضًا إدراج مقدمي الخدمة غير الرسمية/ المجتمعية في تخطيط المدينة أمرًا رئيسيًا لتحسين الإدارة البيئية، وتطوير مستوى الصحة والسلامة المهنية للعمال، وخفض التكاليف المحلية، وتوفير أجور أكثر عدلا والتحسين من سُبل عيش العمال.

كما يستدعي الإدماج الاقتصادي الاعتراف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل بدون أجر في المنزل. ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال التأكد من استحقاق المزايا الصحية ومزايا الدعم العام بغض النظر عن الافتقار إلى الدخل.

يجب مراعاة الاستراتيجيات الحضرية القائمة على أساس الثقافة وذلك من أجل فتح مسارات جديدة لخلق فرص عمل ولتحقيق تنمية اقتصادية مملوكة محليا. من الممكن لهذه الاستراتيجيات أن تحقق بل وتستعيد الاحساس بالأماكن وفاعلية المدن وذلك من خلال الانتاج الثقافي والذي يحتوي على طرق متنوعة من الحياة الحضرية والتفاعلات ما بين المجموعات المختلفة أضف إلى ذلك الانتاج الفني الذي يتخذ شكلا رسميا أكثر مما سبق الاشارة إليه.

إن الصناعات الثقافية والابداعية وفنون الأداء والأنشطة المعنية بالمحافظة على التراث من الممكن أن تمثل مخزونًا من الوظائف المؤهلة

لفقراء الحضر في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وتلعب الصناعات الثقافية والاقتصاد الابداعي دورًا متنامي في عمليات تنمية وتحويل المدن كما تساهم بشكل متزايد في الاقتصاد المحلي والتوظيف. وعليه يجب أخذها في الاعتبار في أطر التنمية الحضرية. فإن حماية وتعزيز الثقافة على المستوى المحلي هي وسيلة لتطوير الموارد الداخلية وخلق الظروف لتوليد العائد المستدام. من الممكن أيضًا لتطوير السياحة الثقافية المستدامة أن تكون حافزًا لتوليد الدخل للتحسين من البنية التحتية الحضرية خصوصًا في مدن الدول النامية.

يعتبر الإدماج المالي للقطاع المهمش أمرًا جوهريًا للتعامل مع أوجه عدم المساواة، فيجب تطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية لدعم فقراء الحضر.

ينبغي على السلطات المحلية العمل مع الصناعات وكافة الفاعلين الاقتصاديين لتزويد سكان المدن بفرص مناسبة للتوظيف والتدريب والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة ومنابر للمشاركة في المعرفة مع تركيز خاص على احتياجات المرأة والشباب.

يجب أن تتولى المدن عملية القيادة في ضمان وجود إطار قانوني يوفر المساواة في الأجر ما بين الرجل والمرأة ضمن القوة العاملة ذات الصلة وكذلك توفير تدابير لتأسيس العائلات مثل تقديم خدمة الرعاية النهارية.

علاوة على ذلك يتعين النظر إلى تعزيز وتقوية السلامة البيئية لعوامل الإسكان والتنمية الحضرية وكذا قطاع التشييد منخض الكربون باعتبارها وسائل استراتيجية لتوليد صناعات وأعمال تجارية وفرص عمل لائقة جديدة.



8. التعليم

التعليم هو حجر الأساس للمدينة الشاملة التي تستطيع احتضان التعلّم والابتكار.

يعتبر قيام الحوار من المحركات الرئيسية للمجتمعات المتشاركة في المعرفة، كما يعتبر حوار السياسة وتحليلها القائم على الأدلة حافزًا رئيسًا لحشد كافة المنخرطين في التعليم الرسمي والمدني وللتحفيز على مناهج جديدة للمشاركة والتمكين الجماعي.

ينبغي أن يمثل التعليم من أجل السلام وفض النزاعات جانبًا أساسيًا من المناهج الدراسية بالمدارس من أجل توفير الأساس للمشاركة والاشتراك المدني لكل المجتمعات المحلية.

كما يجب تأسيس شبكات المعرفة الدولية والوطنية والمحلية من أجل دعم التبادل الدوري للأفكار والتكنولوجيات. كذلك ينبغي التأكيد على العمليات المحلية لتعزيز المعرفة المحلية في المدينة واقليمها المباشرة.



9. التكنولوجيا

فضلا عن ذلك يتعين إنشاء المجالس الاستشارية الثقافية والتعليمية للمساعدة في قيام المناقشات بشأن دور الفنون والثقافات والتقاليد في المدن.

يجب تدريب الفتيان والفتيات على المهارات التقليدية والتكنولوجيات المبتكرة التي من الممكن استخدامها لعلاج المشكلات الراهنة والموائمة مع التحديات المستقبلية.

ينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية بالمدارس القضايا العالمية مثل التوسع الحضري وتغير المناخ ويتضمن ذلك الممارسات الفضلى المتعلقة بالابتكار الحضري وذلك حتى يتسنى للأجيال المستقبلية من القيادات أن تكون مستعدة للمشاركة في صناعة القرارات الحضرية.

كما يجب أن تحتوي المناهج الدراسية بالمدارس على الحق في المشاركة وتحويل المدن.

بالإضافة إلى ما سبق يجب صياغة سياسات للتعليم قابلة للتكيف من أجل إشراك المجموعات المهمشة التي تعيش في أحياء ومستوطنات محرومة من الحقوق. كما يجب أن يحصل الأطفال المشاركون في العمل غير الرسمي على وسائل بديلة للوصول إلى التعليم.

تعتبر الإجراءات المشار إليها أعلاه ضرورية إذا ما كان للمرأة والمهمشين أن يمارسوا حقوقهم الشرعية فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الحضرية.

إن التكنولوجيات الجديدة هي أكثر من مجرد أجهزة وتطبيقات. فتأتي التكنولوجيات الجديدة " للمدينة التي نحتاجها " من الذكاء الجماعي للمجتمعات. إن المناهج المنطلقة من أعلى إلى أسفل أو التي يوجهها العرض تجاه " المدينة الذكية " فضلا عن استخدام التكنولوجيات هي أمور لن تؤدي إلى تحقيق الملكية والقناعة المطلوبة للقيام بتغييرات دائمة. إن الأساس في استخدام التكنولوجيات بغرض التحسين من الظروف المعيشية ورفع مستوى جودة الحياة يكمن في التعريف الملائم لما يحتاجه الأشخاص وإشراك الأشخاص في عملية التغيير. فإن الابتكارات تجعل المدن أكثر ذكاءا وذلك ليس لأنها " أذكى " في حد ذاتها ولكن لأنها تعتمد على إبداع المجتمعات المحلية.

من الممكن استخدام الوصول إلى منابر المعرفة مفتوحة المصدر لتزويد السكان الحضريين بالمعلومات بشكل أفضل وللسماح لهم بالمشاركة في صناعة القرار. ينبغي دعم ذلك من خلال بناء القدرات لتزويد السكان بالمعرفة المطلوبة حول الأدوات والمناهج المتعلقة بصناعة القرار والتخطيط على نحو تشاركي.

إن الاستعانة بمجموعات خارجية من البيانات تمثل ابتكارًا ثقافيا واجتماعيا حقيقيا والذي يتعين على السكان الحضريين أن يكونوا قادرين على دمجه للتعزيز من مشاركتهم الفعالة. كما أن الاستثمار في تحليل وفهم



10. المراقبة والتقييم

البيانات التي تأتي من المجموعات الخارجية يعتبر أمر ضروري للاستخدام الفعال للبيانات.

بالإضافة إلى ما سبق يجب تنفيذ سياسات تتمتع بشفافية لجمع البيانات المتعلقة بالأفراد والتي تستخدمها الدولة والشركات. من المهم أيضاً أن يجتمع السكان مع السلطات والقطاع الخاص للاتفاق على استخدام وتنظيم عملية جمع البيانات الشخصية.

سوف تغير الأدوات الرقمية المتعلقة بالحكومة الحضرية بشكل جذري من كيفية إدارة المدن. فمن الضروري أن تتنبأ المدن بالحاجة إلى إعادة تعريف الأدوار والمسؤوليات مع تعريف التدابير الملائمة لتحقيق المسائلة من أجل الخدمة العامة وتبني مدونات سلوك جديدة لكافة الموردين والمطورين.

عند اختيار التكنولوجيات الجديدة يجب على المدن أن تتجنب "الانغلاق" لفترات طويلة حيث أن تباعد وتيرة التغيير للتكنولوجيات والابتكارات تصير أقصر فأقصر.

إن الوصول إلى البيانات المفتوحة أمر جوهري من أجل الوصول لنظام متوازن. وحيث أن البيانات المتعلقة بالسكان الحضريين يتم تجميعها من الفاعلين بالقطاعين العام والخاص ينبغي على السكان الحضريين أن يستطيعوا القيام بجمع وتحليل والوصول إلى البيانات المتعلقة بالهيئات العامة والقطاع الخاص.

ينبغي إقامة الأنظمة الخاصة بالمراقبة الدورية وجمع البيانات والتي تستخدم التكنولوجيات الجديدة، وتركز على المتغيرات المشار إليها في الأنظمة الحضرية المتعددة والمُصنفة على كافة المستويات والأعمار وحسب المجموعات الاجتماعية الاقتصادية.

من المهم إدراك أوجه عدم المساواة الحضرية لتوفير بيانات وقياسات مفتوحة وتتصف بالشفافية لتحقيق العدالة ولوضع إطار للمراقبة والتقييم والمساءلة.

كما يجب تأسيس جهات ومؤسسات مستقلة لمتابعة الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي للصناعات والمشاريع والمدن بالإضافة إلى قياداتها المعنية. يتضمن ذلك آليات المراقبة الاجتماعية مثل جهات رصد المواطنين التي تسمح للسكان الحضريين بالتعبير عن آراءهم حول أداء قياداتهم المنتخبة والمعينة.



المُضي قدماً

نحن المفكرون الحضريون بالحملة الحضرية العالمية نلتزم "بالمدينة التي نحتاجها" وبمبادئها العشر ومحركات التغيير العشر الخاصة بها من أجل تحقيق التوسع الحضري المستدام.

باعتبارنا من الفاعلين من غير الدول وتجمعنا رؤية مشتركة فإننا نلتزم بدمج نقاط قوتنا من أجل بناء "المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من السلطات المحلية وشبه الوطنية سوف نعمل بوصفنا أدوات تحفيز للسياسات والاستراتيجيات والإجراءات للوصول إلى "المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من الباحثين والأكاديميين فإننا سوف نساهم بمعارفنا من خلال البحوث ذات الصلة لتطوير "المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من هيئات المجتمع المدني فإننا سوف نتوسط ما بين الفاعلين بالمجتمع

المدني والدولة لضمان تمثيل الجميع في تحقيق "المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من المنظمات الشعبية فإننا سوف نتأكد من إدماج كافة المجتمعات الشعبية في تحقيق "المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من النساء فإننا سوف نضمن الإدماج الكامل للمرأة والفتيات على كافة مستويات "المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من النواب في البرلمان فإننا سوف ندعم مبادئ "المدينة التي نحتاجها" في السياسات والتشريعات الوطنية.

باعتبارنا من الأطفال والشباب فإننا سوف نتأكد من أن "المدينة التي نحتاجها" تتسم بالاستدامة من أجل الأجيال المستقبلية.

باعتبارنا من الأعمال تجارية والصناعية فإننا سوف نساهم من خلال الابتكارات والحلول

الشاملة في تقديم " المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من المؤسسات والهيئات الخيرية فإننا سوف نتشارك مع جهات أخرى لدعم وتمويل " المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من المهنيين فإننا سوف نستخدم مهاراتنا لبناء " المدينة التي نحتاجها" وتعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية.

باعتبارنا من النقابات العمالية والعمال فإننا سوف ندعم ونحمي بناء " المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من المزارعين فإننا سوف نغذي " المدينة التي نحتاجها" من خلال الممارسات الزراعية المستدامة.

باعتبارنا من السكان الأصليين فإننا سوف نبث معارف وأعراف اجدادنا المحلية في " المدينة التي نحتاجها".

باعتبارنا من وسائل الإعلام فإننا سوف نروج وننشر " المدينة التي نحتاجها".

إننا ندعو الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لدعم " المدينة التي نحتاجها" من خلال السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الفعالة على المستويات الوطنية والدولية للمساعدة في وضع المدن المستدامة في جوهر تنمية القرن الحادي والعشرين.

إننا ندعو مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إلى أن يأخذ في الاعتبار رؤيتنا والتزاماتنا حيال الأجندة الحضرية الجديدة.

الملحق

الملحق ١ - قائمة بمنظمي مجمع المفكرين الحضريين

1	الاتحاد الأفريقي للمهندسين المعماريين (AUA) - مجمع المفكرين الحضريين ٢
2	جامعة بنجلاديش للهندسة والتكنولوجيا (BUET) - مجمع المفكرين الحضريين ١
3	Bufete de Estudios Interdisciplinarios AC/ MIRA - مجمع المفكرين الحضريين ١٤
4	(Colegio Nacional De Jurisprudencia Urbanistica (CNJUR) - مجمع المفكرين الحضريين ١٣
5	Designing Hong Kong - مجمع المفكرين الحضريين ٣
6	معهد دبي العقاري (DRE) - مجمع المفكرين الحضريين ١٦
7	المجلس الأوروبي للمخططين المكانيين - CEU (ECTP) - Conseil europeen des urbanistes - مجمع المفكرين الحضريين ١٢
8	(Federacion Iberoamericana de Urbanistas (FIU) - مجمع المفكرين الحضريين ١٢
9	(Federation Nationale des Agences d'Urbanisme (FNAU) - مجمع المفكرين الحضريين ١٧
10	FEMUM - مجمع المفكرين الحضريين ١٤
11	الاتحاد الدولي العقاري - FIABCI - مجمع المفكرين الحضريين ١٦
12	مستقبل الأماكن - Future of Places - مجمع المفكرين الحضريين ١
13	الموئل من أجل البشرية - Habitat for Humanity - مجمع المفكرين الحضريين ٤، ٢٢
14	منتدى الموئل المهني (HPF) - مجمع المفكرين الحضريين ١٢
15	Huairou Commission - مجمع المفكرين الحضريين ٧، ١٤، ١٨، ٢٣
16	(IAU ile de France (Institut D' Amenagement Et D' Urbanisme) - مجمع المفكرين الحضريين ١٧
17	معهد جوسلين كاسيل للمجتمعات المستدامة - مجمع المفكرين الحضريين ١١
18	جمعية الفنون البلدية في نيويورك (MAS NYC) - مجمع المفكرين الحضريين ٨
19	المعهد الوطني للشؤون الحضرية (NIUA) - مجمع المفكرين الحضريين ٥
20	Polycom Development Project - مجمع المفكرين الحضريين ٧
21	PUSH - مجمع المفكرين الحضريين ٦
22	Ray of Hope - مجمع المفكرين الحضريين ٢٣
23	(Studien Institute Rhein-Neckar (STIRN) - مجمع المفكرين الحضريين ٢٥
24	جامعة الأمم المتحدة - المعهد الدولي للصحة العالمية (UNU IIGH) - مجمع المفكرين الحضريين ١٩
25	جامعة بيرناميكو - مجمع المفكرين الحضريين ١٥
26	جامعة ساساري - CU ٢٦ (شارك في تنظيمه مع جامعة كالياري DICAAR وإيطاليا وجامعة بلغراد، كلية الهندسة المعمارية، الفنون الشعبية والأماكن العامة، صربيا)
27	العالمي للأمم المتحدة - برنامج المدن - مجمع المفكرين الحضريين ٢٤
28	تحويل المرأة للمدن - مجمع المفكرين الحضريين ١٨
29	المنظمة الدولية للرؤية العالمية - مجمع المفكرين الحضريين ٩، ٢١، ٢٤

الملحق ٢- قائمة بأعضاء لجنة الصياغة المعنية "بالمدينة التي نحتاجها"

في أكتوبر ٢٠١٥ اتفق الشركاء بالحملة الحضرية العالمية على مجموعات عمل جديدة أثناء الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية المعنية بالحملة الحضرية العالمية والمنعقد في مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين جملة مجموعات أخرى تم تشكيل مجموعة العمل ١ ألا وهي "لجنة الصياغة المعنية بالمدينة التي نحتاجها". ولقد أوكل لهذه المجموعة أي لجنة الصياغة، والتي تتكون من ممثلين للشركاء في الحملة الحضرية العالمية، مهمة تجميع التقارير الستة وعشرين لمجمع المفكرين الحضريين بالإضافة إلى القيام بالصياغة الفعلية "للمدينة التي نحتاجها".

وبعد سلسلة من المؤتمرات الهاتفية عقدت لجنة الصياغة اجتماعها النهائي خلال الفترة من

٢٩ فبراير وحتى ٢ مارس ٢٠١٥ في نيروبي، كينيا، وبشكل افتراضي من خلال ويبيكس، لتضم ٢٥ ممثل للشركاء والمنظمين من مجمع المفكرين الحضريين، وذلك بغرض الانتهاء من الصياغة النهائية "للمدينة التي نحتاجها" بالاعتماد على تقارير مجمع المفكرين الحضريين المقدمة إلى الأمانة العامة للحملة الحضرية العالمية.

في ٧ مارس تمت المشاركة بالمسودة النهائية مع كافة الشركاء في الحملة الحضرية العالمية للحصول على المزيد من الملاحظات. ولقد قام ٧ من الشركاء بتقديم ملاحظات مكتوبة للأمانة العامة للحملة الحضرية العالمية خلال الوقت المحدد لذلك.

أعضاء مجموعة العمل ا " لجنة الصياغة المعنية بالمدينة التي نحتاجها":

1.	الرئيس: نيكولاس يو (الرئيس الفخري للجنة التوجيهية للحملة الحضرية العالمية)
2.	الميسر المساعد: جوياتي داس (المنظمة الدولية للرؤية العالمية) - مجمع المفكرين الحضريين ٩، ٢١، ٢٤
3.	الميسر المساعد: بيتر لوي (Children and Youth International)
4.	كريستوفر ديكلي (Communitas Coalition)
5.	دايدير فانكوتسيم (ISOARP)
6.	ديان كوري (Commonwealth Association of Planners)
7.	فيليبو بوسيلي (مجلس مستقبل العالم)
8.	هيروتاكا كويك (مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب/ Children and Youth International)
9.	جاكلين تريو (المنظمة الدولية للرؤية العالمية) - مجمع المفكرين الحضريين ٩، ٢١، ٢٤
10.	جوديث هيرمانسون (IHC)
11.	كاتيا أروجو (Huairou Commission) - مجمع المفكرين الحضريين ٧، ١٤، ١٨، ٢٣
12.	محمود هشام البرعي (معهد دبي العقاري) - مجمع المفكرين الحضريين ١٦
13.	إنحي يومانز (Cordaid)
14.	ماروكسا لارداما (Communitas Coalition)
15.	محمد منيانيا (UIA)
16.	بول زيمرمان (Designing Hong Kong) - مجمع المفكرين الحضريين
17.	سانجا زلاتانيك (ACUUS)

ممثلو الشركاء و/ أو منظمو مجمع المفكرين الحضريين الذين ساهموا في عملية الصياغة وقدموا ملاحظات مكتوبة:

18.	كريستين هوبيل (مدينة مانهايم) - مجمع المفكرين الحضريين ٢٥
19.	جيوفاني كامبس (جامعة ساساري) - مجمع المفكرين الحضريين ٢٦
20.	جين فيليكس (FIDCC)
21.	جوس جابريل سيري (جامعة الأمم المتحدة) - مجمع المفكرين الحضريين ١٩
22.	كاترين ترافيرز (Femmesetvilles)
23.	مجدالينا جارسيا (MIRA) - مجمع المفكرين الحضريين ١٤
24.	ماريانا سجاليسيا (CNJUR) - مجمع المفكرين الحضريين ١٣
25.	مارتا لورا - تمايو (CNJUR Europe) - مجمع المفكرين الحضريين ٣
26.	مي كام نج (جامعة هونغ كونغ الصينية) - مجمع المفكرين الحضريين ٣
27.	بابلو أويلر (CNJUR) - مجمع المفكرين الحضريين ١٣
28.	رينر كيرن (مدينة مانهايم) - مجمع المفكرين الحضريين ٢٥
29.	رالف هورن (برنامج الأمم المتحدة للاتفاق العالمي للمدن) - مجمع المفكرين الحضريين ٢٤
30.	تيشوم ليما (Cordaid)
31.	ترودي إليوت (RTPI)
32.	أوتا ديتريتش (جامعة الأمم المتحدة - المعهد الدولي للصحة العالمية)

المعلق ٣ - قائمة بالشركاء في الحملة الحضرية العالمية

1.	AARDE Foundation (المؤسسة التعليمية لتطوير بحوث الفنون والمعمار)
2.	الاتحاد الأفريقي للمهندسين المعماريين (AUA)
3.	الرابطة الأمريكية للتخطيط (APA)
4.	Arcadis NV
5.	مراكز البحوث المرتبطة للمساحات الحضرية تحت الأرض (ACUUS)
6.	Association de Professionnels (AdP) – Villes en Développement
7.	(Association Internationale Villes et Ports (AIVP
8.	جامعة بنجلاديش للهندسة والتكنولوجيا (BUET)
9.	مؤسسة البناء والإسكان الاجتماعي (BSHF)
10.	الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب
11.	مركز تطوير البيئة
12.	المؤسسة الدولية للشباب والأطفال
13.	اتئلاف المدن
14.	الحملة الخاصة بشبكة المدن
15.	Citioscope
16.	CityNet
17.	الشبكة المعنية بتغير المناخ في نيجريا (CCN – Nigeria)
18.	Co-City
19.	(Colegio Nacional De Jurisprudencia Urbanistica (CNJUR
20.	جمعية الكومنولث للمخططين (CAP)
21.	Communitas Coalition
22.	الاتحاد الخاص بالتوسع الحضري المستدام (CSU)
23.	Cordaid
24.	CSR Europe
25.	CSR Wire
26.	مشروع Da Tong
27.	تصميم هونغ كونغ Designing Hong Kong
28.	(Deutscher Verband für Post, Informationstechnologie und Telekommunikation e.V. (DVPT
29.	تحالف تطوير المؤسسات والشباب (DIYA)
30.	معهد دبي العقاري (DREI)
31.	Eco Logic
32.	EcoCity Builders
33.	ENDA RUP – Senegal
34.	Engie
35.	المجلس الأوروبي للمخططين المكانيين – (ECTP – CEU (Conseil europeen des urbanistes

الملحق ٣ - قائمة بالشركاء في الحملة الحضرية العالمية

36.	الاتحاد الأوروبي لسائقي الدراجات
37.	Eutropian
38.	(Federacion Iberoamericana de Urbanistas (FIU
39.	الجامعة الفيدرالية للتكنولوجيا (FUT)، مينا، نيجريا
40.	(Federation Nationale des Agences d'Urbanisme (FNAU
41.	اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (FICCI)
42.	FIABCI - البرازيل
43.	الاتحاد الدولي العقاري - FIABCI
44.	(Fonds mondial pour le developpement des villes (FMDV
45.	Fundacion Servivienda
46.	مستقبل الأماكن Future of Places
47.	المنتدى العالمي للمستوطنات البشرية (GFHS)
48.	الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً
49.	البرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل (GPH)
50.	Global Studio
51.	التنمية الحضرية العالمية (GUD)
52.	هيئة التنمية الطوعية العالمية (GVDA)
53.	Green World City Organization
54.	الموئل من أجل البشرية Habitat for Humanity
55.	منتدى الموئل المهني (HPF)
56.	مبادرة الموئل لشبكة الجامعات Habitat UNI
57.	Huairou Commission
58.	Humaran Bachpan
59.	(IAU ile de France (Institut D' Amenagement Et D' Urbanisme
60.	ICLEI
61.	المعهد الهندي للمستوطنات البشرية (IHS)
62.	(Institut pour la Ville en Mouvement (IVM/ PSA Peugeot Citroen (IVM
63.	معهد دراسات الاسكان والتنمية الحضرية (HIS) - جامعة إيراسموس، روتردام
64.	المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية (ICOMOS)
65.	جامعة الثقافة الدولية
66.	الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط (IFHP)
67.	الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC)
68.	الاتحاد الدولي لمهندسي الطبيعة (IFLA)
69.	التحالف الدولي للإسكان (IHC)
70.	الجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم (ISOCARP)

الملحق ٣ - قائمة بالشركاء في الحملة الحضرية العالمية

.71	الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين (UIA)
.72	الشبكة الدولية المعنية بالأغذية الحضرية (IUFN)
.73	(Istituto Nazionale di Urbanistica (INU
.74	معهد جوسلين كاسيل للمجتمعات المستدامة
.75	معهد بحوث المستوطنات البشرية في كوريا (KRIHS)
.76	Lafarge Group
.77	Les Ateliers
.78	معهد لينكلون لسياسة الأراضي
.79	"عُمد من أجل السلام" mayors for Peace
.80	Metropolis
.81	الشبكة الاجتماعية البيئية في مومباي (MESN)
.82	جمعية الفنون البلدية في نيويورك (MAS NYC)
.83	المعهد الوطني للشؤون الحضرية (NIUA)
.84	New CityZens
.85	الأكاديمية الطبية في نيويورك - الجمعية الدولية للصحة الحضرية
.86	NextCity
.87	Nomadeis
.88	مرصد إيفنهو كميريدج (Observatoire Ivanhoe Cambridge)
.89	Ocartagena (مرصد التنمية المستدامة في قرطاجنة)
.90	(Organisation pour la Renovation Environnante du Sud d' Haiti (RESH
.91	Oxfam Great Britain
.92	جامعة أوكسفورد بروكس
.93	(Partenariat Francais pour la Ville et les Territoires (PFVT
.94	المبادرة الدولية للسلم وتحسين الحياة (PLEI)
.95	Penn IUR جامعة بنسلفينيا
.96	الحركة الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الانسان (PDHRE)
.97	Practical Action
.98	Praveenlata Sansthan
.99	PUSH
.100	Reseau Projection
.101	الاستجابة لتغير المناخ (RTCC)
.102	معهد تخطيط رويال تاون (RTPI)

الملحق ٣ - قائمة بالشركاء في الحملة الحضريّة العالمية

SECOVI - SP	.103
Shehersaaz	.104
الشبكة الدولية لمنظمات سكان الأحياء الفقيرة (SDI)	.105
مبادرة المدن الذكية لشمال أفريقيا (SCI - NA)	.106
جمعية البدائل الانمائية	.107
(Studien Institute Rhein-Neckar (STIRN)	.108
(TacklingTGlobal (TIG	.109
الصندوق الاستئماني للحزب البيئي (TEST)	.110
جامعة هونج كونج لعلوم البوليتكنيك	.111
UBM's Future Cities	.112
المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG)	.113
الاتحاد للتعليم والمستقبلات المستدامة (UESF)	.114
جامعة الأمم المتحدة - المعهد الدولي للصحة العالمية (UNU IIGH)	.115
مبادرة الأديان الموحدة (URI)	.116
الجامعة الدولية للولايات المتحدة - أفريقيا (USIU)	.117
Universita Degli Studi Di Napoli	.118
جامعة بيرناميكو	.119
جامعة ساساري	.120
الشركاء الحضريين من القطاع الخاص (UPP) المعروفة سابقًا UPSAB	.121
Urbanistes	.122
حملة UrbanSDG (جزء من شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)	.123
برنامج أويزو لتنمية الشباب (UYDP)	.124
Veolia Environnement	.125
المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم (WIEGO)	.126
تحالف المدن العالمي لمكافحة الفقر (WACAP)	.127
المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (WBCSD)	.128
World Enabled	.129
مجلس مستقبل العالم	.130
المنظمة الدولية للرؤية العالمية	.131
WWF	.132
المهنيين الشباب في التنمية المحلية (YPLD)	.133
مجلس الشباب الاستثنائي	.134
الشباب من أجل التنمية الاجتماعية (YSD)	.135
Zerofootprint	.136

شركائنا

الراعي الأول



الراعي الرئيسي



شركاء الإعلام



الشركاء في الرصاص



الشركاء ذوي الصلة



الأعضاء





@urbancampaign



World Urban Campaign



World Urban Campaign



@worldurbancampaign



UN-Habitat World Urban Campaign

#UrbanThinkers

#TheCityWeNeed

بدعم من الجمعية العامة للشركاء، وهي مبادرة خاصة بالحملة الحضرية العالمية نحو مؤتمر الموئل الثالث



World Urban Campaign Secretariat, UN-Habitat

Email: wuc@unhabitat.org

Tel: +254 20 762 4576

www.worldurbancampaign.org

برنامج  الموئل